الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٢٧
الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ولد لكحال (موريتانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد كيث متشل، رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والصناعة والشؤون الخارجية والأمن القومي لغرينادا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والصناعة والشؤون الخارجية والأمن القومي لغرينادا.

اصطحب السيد كيث متشل، رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والصناعة والشؤون الخارجية والأمن القومي لغرينادا، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة: يسرني أن أرحب برئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والصناعة والشؤون الخارجية والأمن القومي لغرينادا، السيد كيث متشل، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السيد متشل (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يدرك العالم أن الدورة الخمسين للجمعية العامة تشكل معلما رئيسيا في الأحداث العالمية التي رسمت مسار الشؤون الدولية ووجهتها. وتيسر وفد بلدي أن يكون جزءا من هذه المنظمة العالمية.

يود وفد بلدي أن يتوجه بالتهنئة لسعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال ممثل البرتغال على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لكي نتوجه بالشكر للسيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على ادائه البارع في توجيه مداولات الدورة التاسعة والأربعين.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86278
9586278

كما يود وفد بلدي أن ينوه التنويه الواجب بجهود وانجازات الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى. فإن تفاؤله وهو يجابه التحديات التي تواجه هذه المنظمة، وعزيمته الثابتة على إيجاد حلول للعديد من المشكلات المروعة في عالمنا المشحون بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد أسهما إلى حد كبير في تحقيق النجاحات والمكاسب التي سجلتها الأمم المتحدة.

فنجاح بعثة الأمم المتحدة في هايتي هو نجاح يستحق الاحتفاء به حيث أعيد تنصيب الرئيس المنتخب بطريقة شرعية، جان برتراند أريستيد، في أعقاب القضاء على الطغمة العسكرية، قبل سنة تقريبا. فالديمقراطية وسيادة القانون والنظام لهما أهمية قصوى لدى شعوب منطقة البحر الكاريبي التي تعتز بالحرية والعدالة والقانون والنظام. وغرينادا تواصل من جانبها تأييد المبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الأخرى في نصف الكرة الغربي، من أجل البناء على العمليات الجاري ارساؤها لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سليمة يمكن للديمقراطية أن تزدهر في ظلها.

وتحيي غرينادا عملية إقامة الديمقراطية الجارية في جنوب افريقيا وتؤيد المبادرات التي اضطلعت بها حكومة جنوب افريقيا، بمساعدة المجتمع الدولي، للنهوض بحياة جميع السكان.

وترحب غرينادا كذلك بإرساء عملية السلام في الشرق بتوسيع السيطرة العربية على المواقع العربية في الضفة الغربية، ولو أن من المسلم به أنه لا يزال أمامنا عمل كثير إذا كان لنا أن نرى سلاما دائما يحل في تلك المنطقة.

ويحدو وفد بلادي الأمل في أن تسفر محاولات مماثلة لصنع السلام في منطقة البلقان عن الجمع بين الأطراف المتحاربة لكي تتوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع.

إن العالم يقف على عتبة حقبة جديدة، وهي فترة من الزمان تحفل بالتحديات الكبيرة والوعد الكبير. فالخيارات التي نختارها ستحدد ما إذا كنا سنلاقي نجاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية أم سنعاني من الاخفاقات. وتشهد البيئة الاقتصادية العالمية تحولا سريعا بظهور مراكز جديدة للقوة الاقتصادية وشراكات جديدة. وفي الواقع، إن هذه الحقائق الاقتصادية الجديدة تنطوي على آثار هامة بالنسبة لبقاء الاقتصادات الصغيرة والضعيفة مثل غرينادا، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة الخارجية المؤاتية.

ولا يكاد يكون هناك أي منازع في أن العلاقات الاقتصادية والتجارية التي عولت عليها غرينادا لأمد طويل تتعرض الآن للتهديد ويمكن أن تزول من الوجود عما قريب. فإن عملية التكيف مع التحديات الجديدة المترتبة في نصف الكرة الغربي على إنفاذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ وإبرام اتفاقات جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)؛ وإنشاء منظمة التجارة العالمية؛ والدعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥؛ وإنشاء رابطة دول منطقة البحر الكاريبي عملية ستثير دون شك تحديات تستلزم إجراء تعديلات على الصعيد الوطني، وخصوصا من جانب المنتجين في بلدنا.

ثم إن هذه التكتلات التجارية التي تشكلت مؤخرا والتي ستنشأ عما قريب ستحول بصورة كبيرة إطار السياسات التجارية الذي يتعين أن تعمل ضمنه الاقتصادات الجذرية النامية في القرن الحادي والعشرين. وفي حين أنها ستوفر لنا فرصا تجارية جديدة، وخصوصا في المديين المتوسط والطويل، فإنها ستجعلنا في المدى القصير نواجه العديد من مشاكل الانتقال، وسبب ذلك في المقام الأول تآكل فرص الوصول على أساس تفضيلي التي تتمتع بها الآن في الأسواق الرئيسية في العالم المتقدم.

ولذا تتوجه غرينادا في هذا السياق بنداء إلى العالم المتقدم للعمل معنا فيما نحن نصوغ الاستجابات المناسبة في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق المنافع المتأتية عن التغيرات في نظام التجارة العالمي والتكيف معها. وينبغي التشديد على أن النظام الجديد للاتحاد الأوروبي المتعلق بالموز، ولو أنه ليس في جوهره نتيجة لجولة أوروغواي، فإنه سيسفر عن خسائر كبيرة في حصائل الصادرات لكل جزر ويندوارد الواقعة في البحر الكاريبي. إن هذا الترتيب التفضيلي المحدود من جانب بعض حلفائنا الأقربين في العالم المتقدم ترتيب يثير تحديا يبعث على القلق الشديد.

ولابد لي من أن أذكّر هذا الجمع الموقر بأن قضية الموز لها أكثر بكثير من مجرد المدلول الاقتصادي. فالاعتماد الشديد للألوف في جزرنا على هذه السلعة الزراعية أمر لابد - وأكرر لابد - من التأكيد عليه.

والواقع أن تدمير صناعة الموز من شأنه أن يؤدي إلى مصاعب جسيمة، ويمكن أن يشكل تهديدا لمسيرتنا الديمقراطية التي كانت تسير بشكل تقليدي سيرا سليما. كما أن التنمية البشرية المستدامة في دولنا الجزرية الصغيرة يمكن أن تتعرض لتهديد خطير.

ويود وفد بلدي أن يوضح أنه في الوقت الذي تعتنق فيه غرينادا فلسفة تحرير التجارة، يلزم أن نلمس من الاقتصادات الأكبر سماحة وتفهما لقضيتنا. ولا يمكننا أن نأمل في التطور دون وجود تدفق كبير من المساعدة التقنية ورأس المال الأجنبي والتكنولوجيا.

وبالتالي فإننا نهيب ببلدان العالم المتقدم النمو أن تمدنا بهذه المساعدات التي تشتد حاجتنا إليها حتى يكون بمقدورنا أن نسهم بدورنا في هذا "النظام التجاري العالمي الجديد" الآخذ في الظهور.

وسيواصل وفد بلدي التأكيد على أن أية خطوات تتخذ صوب تحرير التجارة العالمية وتأمين المعاملة بالمثل ينبغي أن تكمل، ولا تعوق، الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نموا لتنفيذ إصلاحات هيكلية إيجابية. وغرينادا، من جانبها، قد شرعت بالفعل في عملية تخفيض كبير للتعريفات الجمركية على الواردات، وغير ذلك من الحواجز.

وما نسعى إليه الآن هو الاعتراف بهذه المبادرات، وقيام إطار تفاوضي تتعزز فيه قدرتنا على الوصول بدرجة أكبر إلى الأسواق، ريثما تجري عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية بأسلوب وفي إطار زمني يتلاءمان مع ظروفنا الخاصة.

وما زالت غرينادا تؤيد الرأي القائل بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ومع ذلك، لابد من التسليم بأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا يجب أن تؤخذ في الحسبان. والتحدي، إذن، هو كيف نصمم ترتيبا مقبولا للمعاملة بالمثل فيما بين شركاء غير متكافئين، ترتيبا ينهض بالازدهار عن طريق التجارة الحرة والتكامل في عالمنا، دون تعريض عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للخطر. ومن الحيوي، بالتالي، أن تساعد البلدان المتقدمة النمو العالم النامي على خلق القدرات المحلية التي تعزز قدرته على الاستفادة من تحرير التجارة، وتخفف من وطأة عبء التكيف مع المتطلبات الجديدة للتجارة الحرة العالمية.

أما قضية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، فلا تزال في لب شواغلنا. كما أنها تمثل قضية رئيسية للبلدان النامية الجزرية الصغيرة بوجه خاص، والبلدان النامية بوجه عام.

وإذا كنا مصرين على تكرار التأكيد على أن البشر هم محور التنمية المستدامة، وأن لهم الحق في أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، فلابد من اتخاذ تدابير على جميع الأصعدة، وخاصة على الصعيد الدولي، لتيسير هذه العملية، وبهذا نضمن تزود البلدان النامية، وبالذات الدول النامية الجزرية الصغيرة، بالدراية الفنية والموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بريجتاون ببربادوس في عام ١٩٩٤، وغيرهما من المؤتمرات العالمية الهامة الكثيرة.

إن ضعف الدول الجزرية الصغيرة وحساسيتها والخطر الذي يتهدد نظمنا الايكولوجية الهشة أمور تجلت في الآونة الأخيرة في تعرضها للإعصار أيريس والإعصار لويس والإعصار ماريلين. والواقع أن بقاءنا الاقتصادي ذاته ونمونا الاقتصادي المستدام يتعرضان للخطر. وفي هذا الصدد، تتطلع غرينادا إلى وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي تعهدت بها بمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ولابد من التأكيد على أهمية دور العلم والتكنولوجيا في التنمية. ووفد بلدي يهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن توفر للبلدان النامية الوصول اللازم إلى التكنولوجيات البيولوجية لتشجيع وتسهيل النمو الاقتصادي المستدام.

أما تكنولوجيا المعلومات وتنمية الموارد البشرية فهما عنصران أساسيان لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي - عنصران من شأنهما تمكيننا من تحسين قدراتنا الانتاجية والتنافسية في المجالات ذات الأولوية فيما نحن نتحرك صوب القرن الحادي والعشرين.

لقد خلقت الأمم المتحدة على أيدي رجال تمتعوا ببصيرة ثاقبة وشجاعة وبعد نظر، رجال تفهموا الحاجة إلى التعاون فيما بين الأمم، وضرورة تغليب الأمل على اليأس. وما من شك في أن الأمم المتحدة، في خطتها للتنمية، نجحت في استرعاء انتباه العالم إلى ضرورة إعادة تقييم دورها في مجال التنمية، مع مراعاة قضايا حيوية مثل تمكين المرأة وتخفيف وطأة الفقر والجوع، والصلة بين التنمية والسكان وحقوق الإنسان، وتهيئة بيئة مؤاتية للسلام والأمن العالميين.

إن القوى الاجتماعية الناجمة عن الفقر تعد من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تدهور البيئة، كما أنها تساهم بشكل كبير في فقدان التنوع البيولوجي. والفقر والبطالة يسهمان أيضا في زيادة المشاكل الاجتماعية، ومن بينها الاتجار غير المشروع في المخدرات. والجهود المبذولة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات لن يكون لها أثر يذكر على الصعيدين الوطني والدولي دون التعهد بالتزامات والدخول في اتفاقات لوضع برامج تستهدف تخفيف وطأة الفقر.

ووفد بلدي يحدوه الأمل في أن تنطوي جهود متابعة القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن في آذار/مارس من هذا العام على اعتناق تلك المبادئ التي تدعو إلى الإدماج الاجتماعي، والتي تيسر وضع استراتيجيات تكفل اضطلاع الشباب والمعوقين والمسنين بدور أكثر أهمية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والواقع أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اختتم في بيجين قبل شهر لا أكثر، قد أعطى زخما قويا للحاجة إلى وضع برامج تتناول قضايا المرأة في مجال التنمية، والأهم من ذلك كله، تمكين المرأة في المجتمعات المحلية، وتمكينها من المشاركة التامة على جميع الأصعدة في عملية التنمية الوطنية.

وغرينادا تتشجع بروح التعاون الدولي الجديدة التي تقوم على أساس المشاركة بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف وبين الحكومات. إلا أن النماذج المقترحة للتنمية الاقتصادية لم تختبر على النحو الكافي، وكثيرا ما تكون غير ملائمة لتلبية احتياجات المجتمع الذي تطبق فيه، كما أنها تؤدي أحيانا إلى عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة.

وبينما نسعى إلى تنفيذ جميع التدابير اللازمة لضمان الإدارة الفعالة والناجعة لشؤوننا الداخلية، فإننا نحث بقوة المؤسسات المتعددة الأطراف على أن تدمج في نماذج التنمية هذه عنصرا يوفر التدريب على المهارات، وبشكل خاص التدريب على استخدام التكنولوجيات لتمكين الشباب من إيجاد عمالة مثمرة في القطاع الخاص وتيسير المسيرة صوب تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية منصفة.

ويؤيد وفدي أيضا استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الأمنية والاحتياجات الإنسانية الدولية ويشجع التركيز الأكبر على رصد حقوق الإنسان.

إننا نعيش في عصر المعايير المتغيرة وبزوغ الدول والديمقراطيات، حيث لا يمكن لأية مؤسسة أو بلد البقاء بمعزل عن غيره. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تسفر الإصلاحات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة عن نتائج أكثر إيجابية، أي عن تضامن وتعاون أكبر لحل المسائل بدلا من المجابهة والانقسام. وتتوق البلدان أو الدول الاقتصادية الجديدة البازغة إلى تبوء مكانها السليم في المؤسسات والوكالات التي كانت الدول العظمى التقليدية تسيطر عليها في السابق.

وتعتقد غرينادا أيضا أنه في هذا العصر، عصر الإصلاح وإعادة الهيكلة في الأمم المتحدة، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتكوين مجلس الأمن على نحو يعبر عن الواقع السياسي - الجغرافي والاقتصادي الحالي.

وفي هذه المناسبة الميمونة، في احتفالنا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، دعونا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ الميثاق الذي يهدي هذه المنظمة. ولا تود غرينادا أن تؤكد امتثالها لهذه المبادئ فحسب وإنما أيضا عملها على تهيئة الظروف التي تمكّن جميع الناس من ممارسة حقوقهم المتساوية والثابتة.

لقد قال رئيس الجمعية العامة في بيانه الافتتاحي للدورة الخمسين:

"إن الأمم المتحدة لم تعد منظمة حكومية دولية محدودة العضوية، فقد أصبحت المنظمة الوحيدة ذات الطابع العالمي. ولا بد من بذل الجهود لضمان أن تسعى كل الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى عضويتها، إلى الانضمام إليها في المستقبل القريب. ولنفس السبب، فإن اقصى عقوبة تنزل بدولة عضو لا يجوز أبدا أن تكون الطرد، بل ينبغي بالأحرى أن تكون تعليق عضويتها"

لفترة غير محددة

"لأن الأمم المتحدة يجب، كمسألة مبدأ، أن تضم كل بلدان العالم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١، الصفحة ٨)

ولكننا بينما نجتمع هنا اليوم، لا تزال جمهورية الصين في تايوان وشعبها الذي يتجاوز تعداده ٢١ مليون نسمة مستبعدين عن المشاركة والتمثيل في الأمم المتحدة. وانطلاقا من مبدأ العالمية هذا، فإن غرينادا تحث جميع الأعضاء على أن تضع في اعتبارها، أننا إذ نجدد العهد ينبغي أن نسعى إلى تصحيح هذا الخطأ. إن انضمام جمهورية الصين سيشكل إسهاما إضافيا للتعاون العالمي في ميادين مثل التجارة, والتنمية الاقتصادية، والحماية البيئية، والتنمية المستدامة، والجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية الصين ملتزمة بالنهوض بالمساعدة الإنمائية الدولية للبلدان النامية.

وتود غرينادا أن تحث مرة أخرى على إنشاء لجنة مخصصة في أقرب وقت ممكن للنظر في الحالة الخاصة لجمهورية الصين في تايوان، والاستجابة بصورة إيجابية لرغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية.

إن وفدي واثق من أن التعاون الأفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتوحيد الوكالات والبرامج ذات الصلة قد يفضيا إلى تعزيز احتمالات إيجاد الحلول للمشاكل العالمية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

وإذ نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وإذ يضع كل بلد الخطط والاستراتيجيات للانتقال إلى القرن الحادي والعشرين الذي سيطرح أمامنا تحديات كثيرة بقدر ما سيطرح من فرص، دعونا نلتزم من جديد بالمبادئ السامية للميثاق، مسترشدين بروح الشراكة والتعاون، ومتحدين إلى الأبد في جهودنا من أجل تحقيق السلم والديمقراطية والازدهار لشعوبنا جميعها.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير المالية والتجارة والصناعة والخارجية والأمن القومي لغرينادا، سعادة السيد كيث ميتشل، على البيان الهام الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد كيث س. ميتشل، رئيس الوزراء ووزير المالية والتجارة والصناعة والخارجية والأمن القومي لغرينادا، من المنصة

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية والتجارة والصناعة وشؤون الاتحاد الكاريبي لسانت لوسيا، سعادة السيد وليام جورج ماليه.

السيد ماليه (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشاطر دولة سانت لوسيا الجزرية الإحساس باللحظة التاريخية، وبالمسؤولية التي تقع على الجمعية العامة في هذه الذكرى الخمسين لمولد الأمم المتحدة. ولا بد لنا أن نبتهج إدراكا منا لكون حلم السلام المبهم في أعقاب حرب عالمية قد تحول، في غضون خمسة عقود، إلى التزام راسخ من جانب ١٨٥ دولة بأن تتحمل العبء الواقع على المجتمع العالمي والذي يشمل جميع جوانب الحياة في العالم.

إن ارتقاء السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، إلى سدة رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الخمسين لهو شرف كبير لبلده واعتراف في أوانه بالمكانة الرفيعة التي يكنها له زملاؤه في الساحة الدولية.

خلال نصف القرن المذهل والمثير هذا كانت مهمة الجمعية العامة محددة لها إذ كان عليها أن تعالج

اضطرابات ناجمة عن ضعف الإنسان، وأحيانا عن حماقته، اضطرابات كانت تهدد بإعاقة المسار نحو الوفاء بمثل الأمم المتحدة. إلا أن بعضا من أروع لحظات هذه المنظمة قد وقعت في نصف القرن هذا - وكانت أجلّها من حيث الأهمية التاريخية اللحظة التي أشرفنا فيها على عملية تصفية الفصل العنصري ورأينا فيها إنشاء دولة جنوب أفريقيا المتعددة الأعراق. كما شهدنا فيه انتهاء الصراع في ناميبيا، واقتـــران ذلك بالأمل في جلب التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبها. وراقبنا انهيار جدار برلين. ورأينا الديمقراطية في هايتي. وتمكنا من ردع عدوان هدفه تحقيق مطامح إقليمية، مع تمكننا في الوقت نفسه من تشجيع آفاق السلم في الشرق الأوسط.

إلا أن أي ميل لدينا إلى تهنئة النفس لا بد أن يتوقف عنـــد أحـــداث مثل المجزرة في البوسنة والهرسك وفي رواندا، وعمليات "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك والصعوبة البادية في إنهاء الصراع. فهذه الأحداث تذكرنا بالمهمة التي لا تزال تنتظرنا كي نحقق حلم إقامة عالم أفضل.

شغل نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس) مقعد الرئاسة.

نحن نعتز بالكلام عن المساواة بين الأمم الأعضاء بغض النظر عن حجمها، وقد قطعنا بالفعل شوطا كبيرا صوب تحقيق هذه المساواة. ونتأمل بإعجاب كيف أن الأمم الكبيرة جدا والأمم الصغيرة جدا تتاح لها الفرصة على قدم المساواة في مداولات الجمعية وفي عملية صنع القرار فيها. إلا أن هناك عددا من العوائق التي لا تزال تعترض سبيل الأمم الصغرى مثل أمتنا.

لقد أعطت المواجهة التي اتسمت بها الحرب الباردة بروزا استراتيجيا للدول الصغيرة التي كانت تعد مفيدة آنذاك بوصفها بيادق في لعبة الشطرنج العالمية بين الدولتين العظميين. والآن حيث لم تعد لهذه الدول الصغيرة فائدة كسماسرة في لعبة الدولتين العظميين، فإن الظروف السياسية المتغيرة تركتها دون معين وهمشتها.

إن الوعود الطيبة التي قدمها العالم المتقدم النمو بتخصيص نسبة زهيـــدة من دخله الوطني لمساعدة العالم النامي لم يتم الوفاء بها، وقد انكمشت فكرة مساعدة الاقتصادات القوية للاقتصادات الضعيفة، تماما كما تنكمش حبة الزبيب بفعل حرارة الشمس.

ولقد عانت سانت لوسيا نقصا بالغا في مِنح المساعدة يكاد يصل إلى ٥٠ في المائة بين فترتي السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ والسنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥؛ إلا أننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بالتواكل ومجرد الشكوى. إننا نسلم ونقر بضرورة اتخاذ تضاؤل هذه المعونة حافزا لمضاعفة جهودنا الذاتية من أجل تحقيق كفاءة أكبر وإنتاجية أكبر. لكننا في سعينا لتحقيق هذه الغاية نواجه المصالح التجارية المتعددة الجنسية المصممة على أن تضيف إلى بطون كياناتها الممتلئة أصلا فتات التجارة الذي يعتمد عليه بقاء اقتصادنا.

لقد بدأ نفاذ الموز التابع للاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ١٩٩٣، في إطار عملية إقامة سوق أوروبية واحدة، وهو نظام جاء ليحل محل سلسلة من الترتيبات الوطنية بين فرادى الدول الأعضاء وموردي الموز التقليديين كانت قائمة منذ زمن بعيد. والولايات المتحدة نفسها كانت سباقة إلى وضع ترتيبات وطنية ودولية مختلفة لمصلحة مزارعيها. ويسعى نظام الموز الراهن إلى ضمان تلبية الطلب على الموز في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، مع العمل في الوقت ذاته على تمكين موردي الموز التقليديين لأوروبا، المنتمين إلى البلدان النامية في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، من الاستمرار في الوصول إلى السوق الأوروبية بمستويات أسعار مجدية اقتصاديا. وبذلك يفي الاتحاد الأوروبي بالتزام قانوني بموجب اتفاقية لومي، وهو الالتزام بألا يضع الأخذ بنظام السوق الواحدة الموردين التقليديين في وضع أسوأ مما كانوا عليه في الماضي.

وهذا يتحقق من خلال الجمـــع بين مجمـــوعة من الحصص التعريفية والتراخيص علـــى نحـــو يضمن للموردين في أفريقيا والبحر الكاريبي ودول المحيط الهادي المحافظة على نصيبهم من السوق، الذي يبلغ زهاء ١٥ في المائة من إجمالي الطلب على الموز في الاتحاد الأوروبي، مع عدم السماح لهم بزيادة هذا النصيب. وهذا التسهيل لا يستهدف الإضرار بالشركات التي تحمل جنسية الولايات المتحدة أو بشركات من أي جنسية. ومما يدل على ذلك بوضوح أن أكثر من ٦٠ في المائة من الطلب على الموز في الاتحاد الأوروبي يلبى من خلال ثمار الموز المستوردة من

أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية التي تتولى توريد معظمها ثلاث شركات متعددة الجنسية تابعة للولايات المتحدة. ومن المهم أن نلاحظ أن نصيب الكاريبي من سوق الموز العالمية يبلغ نسبة ضئيلة، هي ٣ في المائة، بالمقارنة بنصيب يتجاوز ٧٠ في المائة من إجمالي الموز المباع بالدولار وتسيطر عليه أساسا هذه الشركات المتعددة الجنسية.

هناك ارتباك عام وشعور متزايد بعدم الاستقرار يخيم على الدول المنتجة للموز في الكاريبي نتيجة قرار ممثل الولايات المتحدة التجاري ببدء إجراءات بموجب المادة ٣٠١ استجابة لعريضة مقدمة من شركتي "شيكيتا براندز انترناشونال" و "هاواي بنانا إندستري أسوسيشن" للطعن في نظام استيراد الموز الأوروبي. وقد قيل لنا على إثر ذلك إن حكومة الولايات المتحدة سترفع شكوى ضد النظام في إطار منظمة التجارة العالمية. ونظرا لأن صناعة الموز تمثل نحو ٥٠ في المائة من الصادرات المحلية لجزر ويندوارد ونحو ٩٠ في المائة من حصائل جميع المنتجات الزراعية في سانت لوسيا ودومينيكا، فلا شك أن انهيار هذه الصناعة، الذي سيأتي في ركاب أي إخلال بهذا النظام، سيؤدي إلى آثار وبيلة بالنسبة لاقتصادات هذه البلدان الصغيرة جدا.

وعلاوة على هذا، فإن الترابط فيما بين الترتيبات التجارية للجماعة الكاريبية "كاريكوم" سيؤدي في هذه الظروف إلى حلقات متعاظمة من التدهور الاقتصادي، بما يصاحبه من قلاقل اجتماعية وعدم استقرار سياسي في جميع أنحاء منطقة المجموعة الكاريبية. إن احتمالات البطالة الضخمة التي ستنجم عن ذلك، والتغير في دخول الأسر من العمل، والزيادة في الأنشطة الإجرامية والأنشطة المتصلة بالمخدرات ستكون أمورا أفظع مما يرضى المرء تصوره. ولا بد للكاريبي أن يستصرخ الحس السليم والمثل العليا لهذه الهيئة الموقرة مناشدا إياها أن تستخدم كل ما لديها من النفوذ لدرء هذا الخطر المحدق بها. ولعل الأمم المتحدة ترى فائدة إقامة إطار يتيح المراجعة والتنظيم الدوليين لأنشطة وسياسات الشركات عبر الوطنية التي أصبحت الآن من الفاعلين ذوي النفوذ المتعاظم على المسرح الدولي.

ولا حاجة بنا إلى أن نبرز مدى انفتاح وضعف الاقتصادات الكاريبية. فنحن معرضون لعنف الكوارث الطبيعية، كما يتضح من الدمار الذي أحدثته العاصفة المدارية "ديبي"، والذي لا تزال سانت لوسيا تحاول التخلص من آثاره، والدمار الذي ألحقه مؤخرا الإعصار "لويس" بأنتيغوا وسانت كيتس، والدمار الذي ألحقه الإعصار "مارلين" بجزر سانت كروا وسانت توماس وسان مارتن ودومينيكا.

وعلى الرغم مما نواجهه من قيود شديدة بسبب صغر الحجم والموارد، مطلوب منا الآن أن نواجه أيضا التغييرات الناتجة عن تحرير التجارة بما يستتبعه من اشتراط وجود القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي، لذلك نحن مضطرون إلى تنويع مصالحنا في مواجهة ما يجري في السوق الدولية من عمليات لتحرير التجارة ورفع القيود. وتقتضي الاستجابة الكلاسيكية إعادة الهيكلة الموجهة إلى التنويع الاقتصادي الذي تصاحبه بطبيعة الحال زيادة في الكفاءة والإنتاجية.

وبالنسبة للتنويع فإن قطاع الخدمات توجد به إغراءات. وفي هذا الصدد يهتم الكثير من بلداننا باستطلاع مجال توفير الخدمات المالية للبلدان القريبة من شواطئنا وذلك بقصد توسيع قاعدة الإيرادات الحكومية. بيد أننا ندرك تماما المخاطر المقترنة بهذا القطاع، فبينما نسعى إلى الحصول على المنافع المتأتية من أمثال هذه المؤسسات، علينا أن نظل على حذر من رجال الأعمال المجرمين الذين يدأبون في نشاطهم اليومي على غسل مكاسبهم الحرام من خلال الشبكات المالية الدولية، مستغلين في هذا السبيل مؤسسات مالية تابعة للقطاع العام والقطاع الخاص كليهما. وكثيرا ما تكون الاستراتيجيات التي يستخدمها هؤلاء المستثمرون المزعومون لغسل ثرواتهم مبتكرة ومتطورة بحيث أنها تتطلب نظما على نفس القدر من التطور من أجل التصدي للحيل الماكرة التي يعمدون إلى استخدامها. ودولنا النامية عاجزة حتى الآن عن اكتساب نوع الموارد المطلوب لشن حرب كاملة ضد هذه المؤسسات الآثمة.

إن اتفاقية فيينا التي أبرمتها الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ سعت إلى تجريم غسل الأموال الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولكن من الأهمية بمكان أن تقف بلداننا في منطقة البحر الكاريبي موقفا ايجابيا في انفاذ القانون وحماية مجتمعاتنا من هذه الممارسات الهدامة. وفي هذا السياق، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تمارس نفوذها، بالاقناع الأدبي، لتشجيع البلدان الأعضاء على أن تتخذ على

سبيل الاستعجال التدابير الضرورية لتحقيق أهداف التوصيات الـ ٤٠ التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات اللازمة في المجال المالي. ولاشك في أن زملاءنا في المجموعة الكاريبية سيطبقون في منطقة البحر الكاريبي التوصيات التسع عشرة لفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات اللازمة في المجال المالي.

ولقد كان بلدنا محط الأنظار إلى حد ما أثناء العام بمناسبة اكتشاف التصرفات غير السوية في استخدام صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني. اننا نتردد في اتخاذ قرارنا المُكلف بتشكيل لجنة تحقيق كاملة الصلاحيات حرصا منا على كفالة أكبر قدر ممكن من المساءلة. وفي هذه الأوقات العصيبة، عندما يقف الهازئون على أتم استعداد للانتقاص من قيمة الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة وتلطيخ صورتها المثالية يتوجب على جميع الدول الأعضاء دحض الافتراءات، والسماح لمُثل ومبادئ وأداء هذه الهيئة الموقرة بأن تواصل إلهام العالم. ولقد برأت لجنة فيليبس حكومة سانت لوسيا وأجهزة الأمم المتحدة معا من أي جرم أو لوم في المسألة. ومع ذلك، فإن هذه التجربة تشير إلى الحاجة إلى البقاء في حالة تأهب مستمرة ضد أولئك الذين يسعون بلا ضمير إلى المساس بتقاليد ونزاهة الحكومة وهذه الهيئة.

إن انتهاء الحرب الباردة ترك بلدانا عديدة على حافة التهميش. ونحن، في سياق منطقة البحر الكاريبي، نتعلم كيفية التصدي لعزلتنا باستكشاف تحالفات داخلية جديدة ترمي إلى زيادة اعتزازنا بإرثنا، والتقليل من ضعفنا، وتجميع مواردنا البشرية، وتكثيف اعتمادنا على النفس. ويتمثل منطق هذا التدويل في الحرص على تعزيز الصلات بيننا في شرق البحر الكاريبي في اطار منظمة دول شرق البحر الكاريبي، في نفس الوقت الذي نوطد فيه عملية التكامل الأوثق في اطار الجماعة الكاريبية. ودائرة التكامل تتسع بتنامي العلاقة مع البلدان الواقعة في حوض البحر الكاريبي الأوسع وبلدان امريكا اللاتينية. وهذا الزخم الجديد للتكامل يتجلى في رابطة الدول الكاريبية، التي انشئت مؤخرا، والتي تربط بين بلدان في امريكا الوسطى والجنوبية، فضلا عن بلدان كاريبية أخرى مثل هايتي، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا. ومع ذلك سنحافظ ضمن اتفاقية لومي على صلاتنا التاريخية القديمة والقيمة مع أوروبا فيما نحن نواصل سعينا إلى توسيع وتعزيز روابطنا مع نصف الكرة الذي ننتمي إليه تنفيذا لقرارات مؤتمر قمة الأمريكتين.

إن في هذه المبادرة الكاريبية الجديدة الكثير مما يزكيها. ومفهومها يتخطى عوائق العرف واللغة والثقافة ليقيم سوقا تضم ٢٠٤ ملايين من البشر، ويبلغ حجم تجارتها السنوية ١٨٠ بليون دولار، ولينشئ قاعدة اقليمية ويمكن ان تنطلق منها القدرة التنافسية اللازمة للتعامل في الساحة العالمية.

وفيما يتعلق بقضية هايتي، يمكننا الآن أن نتطلع بثقة جديدة إلى احلال الديمقراطية في بيئة من السلام والاستقرار. وينتظر من الوضع الجديد أن يمهد السبيل أمام الشعب الهايتي لتحقيق رفاهه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ان اعادة احلال النظام الديمقراطي أمر يؤهل هايتي لأن تضطلع بدور أكبر، بالتضافر مع زملائها في الجماعة الكاريبية، في تشكيل النظام الدولي الجديد. ويحق للولايات المتحدة الامريكية، ومجموعة دول الجماعة الكاريبية، والأمم المتحدة نفسها أن تشعر بالارتياح وأن تفخر بأن اهتمامها وتعاونها المستمرين قد يؤديان إلى تشجيع اعادة تأهيل هايتي وتنميتها الاقتصادية. وسانت لوسيا تجدد التزامها بمساندة توطيد المكاسب التي تحققت في هايتي بالمثابرة، على أمل أن يستمتع البلد في نهاية المطاف بثمار الديمقراطية، مع الاحترام الكامل لحقوق شعبها التي لا يمكن تجريده منها.

وفي يتعلق بقضية كوبا، نحن على اقتناع راسخ بأن قضية الديمقراطية يمكن خدمتها على أفضل وجه بنشر قيمها عن طريق المخالطة وضرب المثل وليس بالعزل. لهذا السبب تنضم سانت لوسيا إلى زملائها الكاريبيين في الدعوة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا حتى تتاح لذلك البلد الكاريبي المرونة في تنمية روح شعبه الخلاقة وفي توخي مصيره الكاريبي.

إن رياح التغيير التي هبت على افريقيا في الخمسينات قد غذاها الشعور القوي بالانتماء العام إلى افريقيا. والمعروف عموما أن الأفكار التي ولدت الكفاح من أجل التحرير في افريقيا جاءت من تفاعل أفكار مفكرين أفارقة وكاريبيين. فالمفكرون الكاريبيون، من قبيل سير أرثور لويس، الحائز على جائزة نوبل وابن سانت لوسيا، وغيره من أمثال سي.

ل. ر. جاميس، وجورج بادمور، قد أثروا تأثيرا قويا على أشخاص مثل كوامي نكروما، وجومو كينياتا، وسيكوتوري. وهذا الرباط التاريخي بين منطقة البحر الكاريبي وافريقيا. يجب أن يستمر، ولا سيما في وقت يشعر فيه المجتمع الدولي بأسره بقلق عميق ازاء الأحوال الاقتصادية والسياسية الحرجة في افريقيا عموما. ولقد أعرب أميننا العام بصراحة عن قلقه العميق ازاء مشاكل افريقيا وحاجة هذه الهيئة إلى ايلائها النظر العاجل.

ويجب أن تعمل الجمعية العامة في دورتها الخمسين، بالتنسيق مع الأمين العام، على اعطاء أولوية عليا لبرامج العمل من أجل انعاش افريقيا وتنميتها. ويجب العمل على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات على نحو عاجل وبقوة. وستواصل سانت لوسيا في هذه السنة الاحتفالية تطبيق سياسة واعية ترمي إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من البلدان الافريقية، ليس بغرض حفز التبادلات التجارية والثقافية فحسب، بل أيضا من أجل استعادة وتنشيط ذلك التبادل الحيوي للأفكار.

وتؤيد سانت لوسيا بشدة عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت بالتوقيع يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على أول اتفاق لتنفيذ اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تم التوقيع على المرحلة الثانية من الاتفاق يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام. كما أن الاتفاق بين اسرائيل والاردن قد عمق العملية على نحو كبير. ويحدونا أمل وطيد في ألا تؤدي المناوشات التي تجري بين الفلسطينيين والاسرائيليين إلى خروج عملية السلام في الشرق الأوسط عن مسارها. ونحث أيضا بلدان المنطقة على التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حرصا على استقرار وتنمية المنطقة في المدى البعيد.

لقد استرعى بلدي الانتباه في الدورات السابقة للجمعية العامة إلى طلب جمهورية الصين في تايوان أن تشغل مكانها الصحيح داخل أسرة الأمم. ودعمنا لهذا الطلب لا ينطوي بتاتا على أي تعرض لسيادة جمهورية الصين الشعبية، ولا يعني بحال ابطال مقصد القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

ويدرك بلدي تمام الإدراك الحاجة إلى حماية المبادئ الأساسية لمؤسساتنا، ولكن مما لا يتجاوز إبداع الجمعية أن تلعب دورا حفازا في حل الأزمة بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية. وتقدم المناورات العسكرية الأخيرة في مضايق تايوان تحذيرا رهيبا بامكانية تدهور العلاقات فيما بين البلدين. وينبغي ألا تغسل الجمعية يديها من القضايا كما غسل بيلاطوس يده من دم المسيح، ولكن يتعين عليها أن تستنفد إمكانيات الدبلوماسية الوقائية بدلا من أن تنوح فيما بعد على المأساة المترتبة على تقاعسها عن العمل.

ولا تزال سانت لوسيا ترى أن وجود تايوان في الأمم المتحدة سيساعد على النهوض بأهداف ومثل منظمتنا. وأن دعم سانت لوسيا لمحاولة تايوان الحصول على مقعد في هذه الهيئة انما هو لادراكنا أن هذا ليس مانعا لاعادة التوحيد في المستقبل.

اننا إذ نقف على عتبة قرن جديد، وفي الوقت الذي تدعونا فيه فرصة احتفالية إلى الرجوع إلى الوراء لاستعراض نصف قرن من نشاط الأمم المتحدة، تستأثر باهتمام الدول الصغيرة عمليتان هما نزع السلاح وإنهاء الاستعمار.

ونتعشم أن تواصل عملية خفض الأسلحة إكتساب الزخم حتى تستقر على مستوى يضمن تخفيف التوترات والصراعات أينما وجدت وحيثما تنشب في أي مكان من العالم. ويجب أن يتركز الاهتمام على البلدان التي تكرس قطاعات كبيرة من ميزانياتها الوطنية لشراء الأسلحة وإنتاجها بينما ترزح مناطق عديدة في العالم تحت الفقر والمرض. والحروب الأهلية والخارجية قد تشتعل في مناطق يتسبب فيها امتلاك أنظمة طموحة ومهددة للأسلحة المتقدمة، مثل القذائف المتوسطة المدى التي تحمل رؤوسا كيميائية أو بيولوجية أو حتى نووية في اثارة احتمال وقوع أحداث مميتة. إن السعي من أجل السلام هو أقوى مبرر لوجود الأمم المتحدة، وان تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى الأبد بالاقتران مع نزع السلاح الكامل والقضاء التام على الأسلحة الكيميائية، سيكون أعظم اسهام عالمي في نظام عالمي جديد. وقد صدقت سانت لوسيا بالفعل على معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، فإن التاريخ المستهدف الذي وضعته الأمم المتحدة للقضاء الكامل على الاستعمار وهو سنة ٢٠٠٠ ينبغي ألا يغيب عن البال. وفي هذا المضمار، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة توريج الفكرة القائلة بأن الاستفتاءات وغيرها من أشكال استشارة الشعب بشأن المركز المقبل للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، هي وسائل لازمة للتحقق من رغبات الشعب في هذه المسألة.

وكما نمت الأمم المتحدة، في نطاقها وتشعبها، خلال هذه السنوات الـ ٥٠ الماضية فإن المشاكل والتعقيدات قد اتخذت بدورها أبعادا جديدة. لقد شهدنا موجات من اللاجئين الذين يفرون من الحروب الأهلية في جميع أنحاء العالم، ولكننا نواجه الآن احتمال وجود لاجئين بيئيين يفرون من مناطق الكوارث الطبيعية. ورغم أنني لا أرغب في أن أكون رسول شؤم، يتعين على أن أقول أن الأثر المتوقع للاحترار العالمي على الزراعة في العالم النامي يعد سببا إضافيا للقلق. لقد واجهنا في الشهور الأخيرة موجة عارمة من الأعاصير التي لا تهدأ، وارتفاعا في منسوب البحر، وفي حالة مونتسيرات، التي هي إحدى الجزر الصغيرة المجاورة لنا في البحر الكاريبي خطر وقوع انفجار بركاني.

إننا نقدر أن هذه المشاكل التي تظهر لم تغفلها الأمم المتحدة. فقد سمت الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عقد التسعينات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، واعتمد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية خطة عمل في أيار/مايو ١٩٩٤. وترى بلداننا الصغيرة أن مسألة نقل التكنولوجيا في مجال نظم الإنذار المبكر، وأجهزة الرصد، وأحدث الأبحاث الخاصة بأساليب البناء الأكثر أمانا هي مسألة ذات أولوية عاجلة. وبينما نشعر بالامتنان للمساعدة القصيرة المدى المقدمة لمناطق الكوارث هذه، من الأمور الحيوية أن نركز أيضا على الأهداف البعيدة المدى المتمثلة في التأهب والوقاية.

لقد أدرجت مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الرابعة والثلاثين، في ١٩٧٩، وهي نفس السنة التي انضمت فيها سانت لوسيا إلى هذه المنظمة، ونفس السنة التي بلغت فيها عضوية الأمم المتحدة ثلاثة امثال ما كانت عليه في البداية أي من ٥١ عضوا أصليا إلى ١٥٢ عضوا.

وما برحنا نطالب طوال الـ ١٦ سنة التي انقضت منذ عام ١٩٧٩ بزيادة عضوية مجلس الأمن، ولا سيما من البلدان النامية، للتعبير عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة وتكوينهاالحالي. ولابد من التكرار للتأكيد على أهمية اليقظة المثارة والقائلة بأن جهاز الأمم المتحدة الذي يتولى رسم السياسة ينبغي أن يتجلى فيه تنوع وعالمية عضوية هذه الهيئة وأنه ينبغي التمسك بمبدأ التمثيل العادل الذي يتضمنه الميثاق.

ولا تزال سانت لوسيا تؤيد التوصية الداعية إلى تقوية العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ونؤيد أيضا وجهة النظر التي مفادها أن عملية الاحاطة الاعلامية والتشاور ينبغي تقنينها، وان حق النقض يجب الغاؤه تدريجيا وان ينبغي أن تستمر من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والقدرة على التنبؤ بالوجهة المنتواة. وستعمل سانت لوسيا مع مجموعتنا الإقليمية وحركة عدم الانحياز وتؤازر جهودهما من أجل تحقيق هذه الأهداف. ونتعشم أن نظهر في هذه السنة الخمسين الشجاعة والاستعداد اللازمين لتحقيق التغييرات والإصلاحات التي طال انتظارها في المجلس.

لقد اغتنمت سانت لوسيا فرصة الذكرى الخمسين لتفكر بعمق في دور الدول الصغيرة المهمشة في أسر الأمم. لقد تحملنا الآثار المدمرة للماضي الاستعماري، واستغلتنا الشركات عبر الوطنية، وفرق بيننا البحر وكبلنا نقص حاد في الموارد.

واليوم تبزغ رؤية جديدة. ولا يمكننا أن نأمل في فتح عوالم جديدة كما كان يفعل الفاتحون الأسبان الأوائل القادمون إلى العالم الجديد. فليست هناك عوالم لتفتح، ولكن هناك عوالم ليعاد خلقها. وفي هذه الفترة من إعادة خلق عالم ما بعد الحرب الباردة، هناك تقسيمات تختفي فيما بين دول كانت تعد يوما من الأعداء الألداء من أجل التكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وقد أصبحت الأضواء تسلط على تكافل الأمم في مواجهة الأمراض التي تهدد العالم، وإمكانية دمار البيئة ذاتها التي تكفل بقاء الإنسان.

ومن أجل حل هذه المشاكل يتعين مواجهتها من خلال الوسائل الجماعية المتاحة في إطار هذه الهيئة. ومع ذلك، فإن الحلول من أجل أن تكون فعالة ينبغي أن

تراعي الفوارق في الحجم والموارد والتنوع الثقافي للذين يرجى أن يكونوا المستفيدين منها.

يجب أن تقدم الروح العملية على الأفكار الجامدة على ألا يسمح للمثاليات بأن تفسح الطريق لواقعية ضيقة لا تعير أهمية كبيرة للظروف. وسانت لوسيا تنظر إلى الأمم المتحدة بوصفها القاعدة المتينة لإيجاد نظام جديد. ومحك تطلعاتنا هو التزامنا بالسلام العالمي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الأعراق والتنمية المستدامة لجميع شعوب العالم.

ويعرب بلدي عن استعداده للمساعدة في إعادة تجهيز وتشكيل أجهزة الأمم المتحدة لتمكينها من مواجهة التحديات العالمية التي تنتظرنا. وتتطلب هذه التحديات من الدول الأعضاء من الجهد ما تتطلبه من أجهزة الأمم المتحدة. وسوف نركز على العمل بالتضافر مع زملائنا في الجماعة الكاريبية وزملائنا في رابطة دول الكاريبي بغية زيادة كفاءتنا وإنتاجيتنا من أجل القيام بدورنا الكامل في الساحة الدولية. وسوف نستكشف مع الدول الأعضاء الأخرى أفكارا لتعزيز روح جديدة في المحفل الدولي تجعل مسائل الحجم والثروة والنفوذ مسائل ثانوية بالنسبة لتلاقي الأفكار.

وأخيرا ستسعى سانت لوسيا إلى الانضمام إلى مسيرة البحث العالمية عن نظام قيم أكثر ملاءمة وأرفع شأنا يلهم أجيال الشباب المقبلة احتضان الشواغل التي كانت قبل خمسة عقود تحرك الآباء المؤسسين لهذه المنظمة النبيلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية السودان، سعادة السيد علي عثمان محمد طه.

السيد طه (السودان): أرجو أن تسمحوا لي بأن أعبر للرئيس عن خالص التهنئة على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة، وإننا لعلى ثقة بأن خبرته ستمكن هذه الدورة من تحقيق أهدافها السامية. كما أرجو أن أؤكد دعم السودان وتعاونه معه في هذا الصدد.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عظيم تقديري لسلفكم رئيس الدورة السابقة سعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، لإسهامه القيم في دفع عمل المنظمة خلال الدورة التاسعة والأربعين، كما أود أن أشيد بالأمين العام للمنظمة لجهده المتصل في سبيل أداء مهامه.

تكتسب الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة، فرصيد نصف قرن من عمر المنظمة يدعونا بإلحاح للتأمل ومحاسبة النفس، إذ أننا نتطلع لأن تكون الأمم المتحدة الهيئة التي تكفل التعايش السلمي بين الدول، والنبراس الذي يوجه رؤيتها في القضايا الهامة، والأداة الفاعلة لترسيخ التعاون الدولي.

إن الفلسفة التي قامت عليها الأمم المتحدة قصدت إلى التعبير عن دلالات الرقي الحضاري للانسان، بيد أن التجربة العملية قصرت عن بلوغ الطموحات التي تطلعت إليها البشرية عند إنشاء المنظمة. وهو قصور ناجم، في تقديرنا، عن ممارسة قصد منها البعض استغلال المنظمة لبسط الهيمنة وفرض النفوذ كيما تصبح مفاهيمه الخاصة نموذجا قسريا وموحدا للأسرة الدولية، التي تتباين في ثقافاتها وإرثها ومعتقداتها. وحري بنا أن نتفق على أن العالم في مجمله نسيج لهذا التباين الذي لم يكن في أي زمان مدعاة للتنافر بقدر ما كان مدعاة للإسهام المتعدد والثراء في الكسب الإنساني. وقد كان من الحكمة أن نجعل منه موضوعا للحوار الموجب الذي يعمق مفاهيم التسامح والعدالة بدلا من إغفال هذا التباين أو اتخاذه مطية للصراع والاحتراب.

إن الأمم المتحدة قد أفضت إلى أفق جديد بعد انقضاء نصف قرن من الزمان على إنشائها، وذلك يحتم إعادة النظر في نظمها وآلياتها في ضوء اتساع عضويتها وتجدد مسؤولياتها، وفي ضوء بروز تشكيلات عالمية اقتصادية وسياسية لم تكن في الوجود قبل نصف القرن المنصرم. وأوجب ما ينبغي النظر فيه هو مجلس الأمن الدولي نسبة للدور المرجو منه في بسط وصون الأمن والسلم الدوليين.

إن المعطيات التي ذكرناها تستوجب توسيع عضوية المجلس بما يتيح تمثيلا عادلا للدول النامية، وتستوجب ضبط إجراءاته بما يحقق الشفافية والوضوح في أعماله، وتستوجب كذلك تقويم آلية اتخاذ القرار فيه، واستنباط معايير عادلة تهدي سياساته وتنأى به عن ازدواجية المعايير وطموحات الهيمنة والتسلط من أي طرف من أطرافه.

إن إصلاح الأمم المتحدة لا بد أن يشمل كذلك مؤسسات بريتون وودز لأنها أصبحت تستخدم في تنفيذ استراتيجيات تكرس الهيمنة على الدول النامية. لذلك يتعين أن تحتكم هذه المؤسسات إلى صلاحيتها التي تنص على ترقية التنمية المتوازنة، ودعم السياسات النقدية والمالية في الدول كافة دون تمييز ضدها. وإننا كذلك مع الدعوة إلى إعادة التقييم لهذه المؤسسات، وفقا للمعطيات الاقتصادية والمالية التي تسود العالم اليوم بسبب بروز مجموعات ودول جديدة ذات وزن اقتصادي يؤثر تأثيرا كبيرا على حركة التجارة وانسياب رؤوس الأموال.

يواجه عالمنا اليوم كذلك جملة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من جراء علاقات اقتصادية متشاكسة بين الشمال والجنوب، وشروط تجارة مجحفة، وفجوة متسعة بين الدول الغنية والفقيرة. ومما يعمق هذه الأزمات طغيان الروح الاستهلاكية، والاستخفاف بالقيم المعنوية التي تكرم الانسان وتحفظ النسيج الاجتماعي؛ وهي القيم التي تكاد تجمع عليها الحضارات الانسانية كافة. لذا فإن أهداف التنمية المتوازنة ينبغي أن تتوجه لاحترام تلك المبادئ والقيم، بما يعالج تلك الأزمات ويحفظ التوازن في العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى مشكلة الديون التي قد أصبحت هاجسا مقلقا للدول النامية، وبوجه خاص الدول الافريقية، إذ ان المديونية الأفريقية تضاعفت في السنوات العشر الأخيرة لتصل إلى ٢٧٠ مليار دولار، وبالتالي أصبحت خدمة المديونية تقارب ٣٥ في المائة من ناتج الدخل القومي. وكما هو متوقع فقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة عوقت جهود التنمية وإصلاح الهياكل الاقتصادية.

ومن الناحية الأخرى لم تتخذ الدول الصناعية أية مبادرات مسؤولة لمعالجة هذه المشكلة، بل دعت إلى حل المشكلة على أساس ثنائي، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن الغرض من ذلك هو فرض جدول أعمال ذي طابع سياسي. إن هذا الواقع أصاب اقتصاد الدول الافريقية بالشلل وأفضى ببنياتها الأساسية إلى الانهيار وأدى إلى تفجر نزاعات داخلية وإقليمية انتظمت القارة وقعدت بها من تحقيق النماء والاستقرار الداخلي. لذلك فإن الربط بين حفظ السلام والعون الانساني والتنموي طويل المدى يشكل مبدأ يجد منا الترحيب والدعم.

ظل السودان يتابع عن كثب الأوضاع في البوسنة والهرسك، حيث يواجه شعب البوسنة حملات التصفية العرقية والإبادة الجماعية، وإننا إذ نؤكد وقوفنا مع شعب البوسنة والهرسك وحكومته نطالب المجموعة الدولية بمواصلة جهودها لوقف الإبادة التي يتعرض لها هذا الشعب. ونشيد في هذا الصدد بكل الدول التي دعمت وتدعم الجهود الرامية لإيجاد حل عادل وشامل للمسألة.

إن الوضع الذي تعيشه منطقة الخليج يجد منا اهتماما متزايدا، لا لأنه يؤثر على استقرارنا وسلامنا فحسب، بل لأنه يرتبط بمنطقة تحتل في قلوبنا موقعا خاصا كرسته العلاقة التاريخية والوشائج الثقافية. وإننا نتطلع برجاء كبير لعودة السلام بين الأشقاء في الخليج. ولقد أسعدنا في هذا الصدد ما أعلنه العراق من اعتراف رسمي بسيادة دولة الكويت وحدودها وفق قرارات مجلس الأمن، وما تعهد به من تعاون لحل المشكلات المعلقة بينه وبين دولة الكويت الشقيقة من ناحية، وبينه وبين مجلس الأمن من ناحية أخرى. إننا ندعو للالتزام بتلك الضوابط بما يكفل لدولة الكويت حقها المشروع في السيادة والبقاء ولشعبها وقيادتها الحق في الأمن والاستقرار. وندعو كذلك إلى رفع الحصار المضروب على العراق لأنه استنفد كافة المسوغات التي انبنى عليها وانقلب إلى خطة سياسية تستهدف تجويع ذلك البلد العريق وإذلال شعبه وتمزيق أرضه.

وفي هذا الصدد أيضا ظل السودان يرصد ويتابع باستنكار شديد المقاطعة الجائرة على الجماهيرية الليبية التي لم تدخر وسيلة من جانبها للتوصل إلى معالجة نزاعها حول أزمة لوكربي بالطرق القانونية المقبولة. ومن رأينا أن مبادرة جامعة الدول العربية، والتي التزمت بها الجماهيرية الليبية، تمثل قاعدة جيدة لمعالجة الوضع بما يفضي إلى رفع الحظر المضروب على الجماهيرية.

أما على صعيد القضية الفلسطينية فإن رأي السودان يتمثل في وجوب أن يرتكز السلام على معايير العدل والحفاظ الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في المنطقة. وبناء على ذلك فإن إعادة الجولان كاملة للسيادة السورية والانسحاب الفوري والكامل من الجنوب اللبناني وإعادة القدس وسائر الأراضي العربية المحتلة تعتبر شروطا لازمة لأية تسوية يراد لها البقاء والاستقرار.

إننا دعاة سلام واستقرار وحسن جوار. ولقد ظللنا دوما نوقن بأن منطقة القرن الافريقي من أكثر المناطق التي عانت من الحروب الداخلية وعدم الاستقرار دون مبررات موضوعية. ولا خلاف لنا مع الرأي القائل أنه يتعين على شعوب المنطقة الالتفات إلى استتباب الأمن والطمأنينة المستدامة فيها، وهو ما سعينا نحوه بمبادرات عملية في مناسبات متفرقة من خلال عضويتنا في منظمة الوحدة الافريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (الإيغاد). ولكن رغم آمالنا الكبيرة في هذا الصدد فإن ما تحقق لم يرق لأدنى طموحاتنا بسبب انسياق بعضنا وراء استراتيجيات كبرى تستهدف أمن الإقليم. وإنه لمن المؤسف أن نلحظ أنه من الصعب حقا على البعض الالتزام بالشرعية الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي.

كما أنه من المؤسف أن يصعب على هذا البعض الالتزام بمبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي وأن ينساق بدلا عن ذلك إلى نشر التخريب والارهاب بصورة معلنة ضد بلادنا بإيواء ودعم المعارضة المسلحة.

إننا ندعم المبادرات الرامية لتقوية المنظمات الإقليمية والآليات المعنية بفض النزاعات، ونرى أن تستقيم هذه الآليات مع الأهداف التي أنشئت من أجلها وأن تلتزم بالنظم التي تحكم عملها. ويتعين عليها في المقام الأول أن تكون آلية وقائية تنأى عن الانحياز وتبتعد عن التدخل إلا عند اقتضاء الضرورة وبرضا الأطراف المعنية، وأن ينحصر نشاطها في وسائل المعالجة السلمية محتفظة بإقليميتها فلا تكون ذراعا لآليات أخرى موازية أو مخالب لاستراتيجيات الهيمنة الدولية.

ولنتحدث أيضا عن الجوار المباشر ونرد التحية بمثلها لشعب مصر ونؤكد حقا أنه لا يصح إلا الصحيح، وأن الأمور في مصر قطعا ستعود إلى نصابها بعيدا عن سياسات القمع والتسلط والارهاب. وإن العلاقة بين السودان ومصر لا محالة ستستقيم بمعزل عن سياسة فرض الأمر الواقع باحتلال الأرض بالقوة وبعيدا عن الدعم المعلن للارهاب المنظم والمسلح ومحاولة إضفاء الشرعية على التمرد والخروج. إن أواصر الأخوة ووشائج التضامن التي تكرست بين الشعبين عبر التاريخ ستظل قوية متدفقة تدفق النيل الذي يعبر من السودان إلى مصر، وأن السودان أكد بوضوح تأييده الذي لم ينقطع لسلامة مصر داخل حدودها. إن هذا هو الموقف المبدئي الذي ظل يتبناه السودان لا بالأقوال فحسب بل وبالمواقف العملية التي أثبتها عبر التاريخ وفي كل الظروف التي انتدبته للدفاع عن أرض مصر بدماء أبنائه.

وما دمنا بهذه المناسبة نجدد الالتزام بالرغبة في السلام والتعايش، فإننا ندعو إلى حل كل القضايا، خاصة قضايا النزاع الحدودي بين الدول والسيادة على الأراضي بالحوار والحجة، فإذا ما استعصت الحلول فلا بديل عندئذ سوى اللجوء إلى أطراف محايدة أو التحكيم.

إن الإسلام مشتق من السلام وهو دين جوهره السلام والمساواة والعدل. ولا أحسبني بحاجة للتدليل على رقي هذا الدين لأن التاريخ يقف شاهدا على عظمة الحضارات التي أقامها والحاضر يشهد كذلك بإسهامه في الرقي الخلقي والاجتماعي.

إن الله شرّف الانسان فخلقه بيده وجعل ذلك أساسا لتكريمه ورعاية حقوقه. وإن هذه الرؤية التي يتباهى بعض الناس بتبنيها كأنهم اكتشفوها لأول مرة سبق إليها الاسلام قبل قرون كثيرة فأودعها في نصوص ميثاقه الذي يهدي حياة المؤمنين به قبل أن تجد طريقها إلى المواثيق الحديثة.

وإنه لمما يؤسف له أن يكون هذا الدين عرضة لهجمة ظالمة تستهدف صورته بل وتستهدف أصله وجذره. ومما يقلق حقا أن تشترك في هذه الحملة مجتمعات ودول كبرى دون أن تعي مخاطر المواجهة المدمرة بين الاسلام والغرب التي تستعجلها بفعلها ذاك. إننا ندعو هذه المنظمة خاصة أن تحرص كل الحرص على عدم الإنجرار إلى تلك الحملة.

ولقد سعدنا بالنهج البناء الذي تبناه سماحة البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه أمام هذه الدورة بدعوته لتعايش الثقافات وتعاضدها لبناء مجتمع إنساني معافى. وسعدنا كذلك بالحديث الإيجابي في هذا الصدد لصاحب السعادة وزير خارجية ألمانيا أمام هذه الدورة ولرفضه فكرة ربط الاسلام بالارهاب. ونأمل أن يحذو قادة الدول الغربية هذا الحذو وأن تكون السياسات العملية موافقة لذلك. كما أن الحاجة إلى تجنب خطط التشويه والمصادمة للاسلام تستوجب ألا تقتصر تلك المواقف الايجابية على القادة

والحكومات بل أن تتنزل في واقع تلك المجتمعات وأجهزة إعلامها ونظم العدالة والأمن والإدارة فيها.

واتساقا مع مبادئنا التي تكرم المرأة فقد عززت الدولة من وضع المرأة في السودان فمنحتها حقوقها الكاملة، ومكنتها من الوصول إلى أعلى المواقع الدستورية والقضائية والتنفيذية. فهي اليوم تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من القوى العاملة في الجهاز الحكومي، كما أن نسبة الإناث في الجامعات والمعاهد العليا بلغت ٦٠ في المائة. وكان السودان مبادرا بين دول المنطقة في تكريمه للمرأة بتوليتها منصب حاكم لإحدى الولايات وعددا من الوزارات المركزية والولائية.

لقد كان خيارنا في السودان أن ترتكز التنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة في السودان على قيمنا الروحية وخلفيتنا التاريخية وتقاليدنا الاجتماعية. ولقد كان الاعتماد على الذات هو ركيزة هذه التنمية في ظل مناخ عالمي غير ملائم. وبرغم ذلك تمكنا من توفير الغذاء والكساء وسائر الخدمات الأساسية للمواطن.

إن إشراك المواطن السوداني في تسيير دفة الحياة العامة يؤكد النهج الذي ارتضيناه في بسط الشورى لتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في كافة أجهزة صنع القرار في ظل النظام الاتحادي المعتمد الآن في السودان. ولقد شهد السودان في هذا الصدد إنتخابات عامة للهيئات التشريعية في أكثر من عشرين ولاية من ولايات السودان الست والعشرين، وبعد اكتمالها يجري إنتخاب أعضاء المجلس الوطني ثم انتخاب رئيس الجمهورية.

يستضيف السودان الآن عددا يقارب المليون لاجئ، ويقدم لهم العون من موارده الشحيحة. ويؤسفنا أن نقرر أن المجتمع الدولي قد كف يده عن مساعدة هؤلاء اللاجئين، فبات السودان يتحمل وحده العبء الأكبر من هذه المسؤولية الدولية. إننا ننادي بضرورة أن تتكفل الأسرة الدولية بزيادة دعمها المادي لجهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمقابلة إحتياجات مشروعات اللاجئين بالسودان. وبغير ذلك سيكون من المجحف مطالبة السودان بأن يستمر في استضافة هؤلاء اللاجئين دون أن تضطلع الأسرة الدولية بمسؤوليتها كاملة تجاههم.

إننا نأتي للمشاركة في هذه الدورة مدفوعين بكل النوايا الطيبة والحرص الأكيد على القيام بدورنا كاملا مع أطراف الأسرة الدولية التي تجمعها منظمة الأمم المتحدة، تأكيدا لالتزامنا بمبادئ وأهداف ميثاق المنظمة، وتوظيفا لإمكاناتنا من أجل العمل المشترك النافع للبشرية، وتحقيقا لتطلعاتنا إلى عالم جديد تسوده الحرية والتكافؤ والعدل. وإننا نأمل كثيرا في أن تكون المبادئ التي ضمناها في هذا الخطاب أساسا نافعا لبلوغ الغايات النبيلة التي تنطوي عليها فكرة إنشاء هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الخارجية والسياحة في سانت فنسنت وجزر غرينادين سعادة السيد ألبيان آلن.

السيد آلن (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتوجه باسم بلدي سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتهنئة للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. فهو يتولى الرئاسة في المناسبة التاريخية للعيد الخمسيني للأمم المتحدة.

وتجدر ايضا الإشادة بسعادة السيد امارا إيسي من كوت ديفوار لما أبداه من كفاءة وتفهم للأمور خلال ترؤسه الدورة الأخيرة.

ولنغتنم هذه الفرصة أيضا لكي نعرب للأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالى عن امتناننا العميق للجهود التي بذلها حتى الآن من أجل تحقيق قدر أكبر من المرونة ولتعزيز قدرة هذه الهيئة العالمية على مواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن الاضطرابات الزلزالية الحادثة على الساحة الدولية.

ويؤيد وفد بلدي المبادرات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة، ولا بد لنا من أن نضاعف جهودنا من أجل جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة للاحتياجات الأمنية والإنسانية، والنهوض بحقوق الإنسان، وبناء القدرة على تحقيق التنمية المستدامة. ويقع في صلب شواغلنا أهمية كفالة الديمقراطية في الأمم المتحدة. وإذا ما أردنا المحافظة على السلطة المعنوية لهذه المنظمة في عالم يزداد طابعه الديمقراطي، فلا مناص من جعل سير العمل فيها يتم بطريقة أكثر ديمقراطية. لذلك، من الحتمي، ونحن ننظر في توسيع عضوية مجلس الأمن، أن

نلاحظ الاختلال في التوازن الجغرافي الموجود الآن، وأنه من الضروري أن تمثل مناطق العالم الخمس بشكل كاف.

ويدعو وفد بلدي إلى أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة. ونحن ندرك الحاجة الملحة إلى معالجة الموقف المالي المتردي لهذه المنظمة العظيمة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، تتناقص الأموال المتاحة للتنمية في البلدان الأفقر تناقصا كبيرا، وأصبحت مطالب حفظ السلام تتنافس الآن على الأموال المحدودة المتاحة. وقد كشف الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة حقيقة أن الدول الأعضاء مدينة للمنظمة بما يقرب من ٣,٦ بليون دولار. فلنعمل سويا على معالجة قضية المتأخرات تلك، التي تضعف بشكل خطير من فعالية الأمم المتحدة.

ولا بد من إعادة تعريف دور قوات حفظ السلام. ويشعر وفد بلدي، بالقلق عندما يرى حفّاظ السلام المسلحين تسليحا خفيفا، أو العاملين في مجال المعونة العُزل من السلاح في إحدى البعثات الإنسانية، يتعرضون للخطر، أو يؤخذون رهينة أو يتعرضون للأذى، بل وللقتل أحيانا. وللحفاظ على مصداقية كل عمليات الأمم المتحدة للسلام، لا بد من حماية الأفراد العاملين فيها عند تأديتهم الواجبات التي أرسلهم المجتمع الدولي لإنجازها.

ولا شك أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين واختتم أعماله مؤخرا، أفاد في رفع مستوى الوعي في جميع أنحاء العالم بشأن كثير من المشاكل التي ما زالت المرأة تواجهها في العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الواضح الآن أن الاتجاهات التقليدية ما برحت تعوق هذه العملية حتى في الدول التي مهدت التشريعات فيها الطريق نحو تحقيق المساواة والإنصاف.

ويسرني أن أقرر أنه في سانت فنسنت وجزر غرينادين أتيحت للمرأة الفرصة لتولي المناصب القيادية. وتشغل النساء ما يزيد على ٤٠ في المائة من وظائف الإدارة العليا في مجال الخدمة المدنية عندنا. وتحصل المرأة أيضا على فرص متساوية للاشتراك في العملية السياسية، وتتمتع بالأجر المتساوي عن العمل المماثل. وفضلا عن ذلك قامت حكومتي بتعديل الدستور لتعطي النساء حقوق مواطنة مساوية للحقوق التي كانت مقصورة على الرجال من قبل.

وسيظل التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحق شعوب العالم في تقرير المصير من بين أهم المبادئ الأساسية للميثاق. وينعكس هذا في تزايد عضوية المنظمة.

وما برحت جمهورية الصين في تايوان، التي كانت ذات يوم عضوا في هذه الهيئة، تجد نفسها خارج المنظمة تطرق بإلحاح أبواب قاعاتنا. ومن رأي وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين، وهو الرأي الذي أعربنا عنه أيضا في الدورة الماضية، أن الأوان قد آن للنظر بجدية في أحقية جمهورية الصين في تايوان في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. ويستند موقفنا إلى مبدأ العالمية ويتماشى مع النموذج المعترف به في التمثيل الموازي للبلدان المقسمة. وقد اعترفنا بأجزاء متعددة من يوغوسلافيا السابقة، وينبغي أن يظل هذا النموذج هاديا لسياستنا.

ويعتقد وفدي أن جمهورية الصين في تايوان جاهزة تماما للقيام بدور موسع على الساحة الاقتصادية الدولية. والحق أن تجربتها الإنمائية الناجحة تصلح أن تكون مرجعا للبلدان النامية. ذلك أن جمهورية الصين في تايوان لم تحقق النجاح الاقتصادي فحسب، بل إن نظامها السياسي تطور في غضون سنوات قليلة من نظام يتسم بالحكم الاستبدادي إلى نظام يقوم على أساس المبادئ الديمقراطية. ولا يمكن أن نبشر بعالمية الأمم المتحدة ونتجاهل في نفس الوقت تطلعات ما يزيد على ٢١ مليون نسمة. لقد آن الأوان منذ زمن بعيد لكي تتاح الفرصة لجمهورية الصين في تايوان لأن تسهم إسهاما ملموسا في أعمال الأمم المتحدة.

ويكرر وفدي التأكيد على التزامه القوي بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول. إن حرب الخليج ولت، ولكن المجتمع الدولي عليه أن يظل مدركا أن احتمالات نشوب منازعات في ذلك الجزء من العالم ما زالت قائمة.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أصدر الأمين العام "ملحقا" لوثيقته "خطة للسلام" التي أصدرها في عام ١٩٩٢ والتي ألقت الضوء على الأنماط الجديدة لعمليات الأمم المتحدة من أجل التصدي لاندلاع

الحروب العرقية والدينية في الدول حديثة الاستقلال. ويأمل وفدي أملا صادقا أن يحل السلام الدائم بتلك المناطق من العالم التي تعاني من الاضطرابات وخاصة في البوسنة والهرسك. ويستطيع المرء أن يستعيد ذكرى القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب أفريقيا منذ ما يربو على العام. ولذلك يتوجب علينا أن نستأصل الأفكار الشريرة مثل "التطهير العرقي" من عقول الناس في الأماكن الأخرى من العالم.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي جهود الحكومة الاسرائيلية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في متابعة محادثات السلام رغم جهود الإرهابيين الساعية إلى تقويض العملية. ويؤيد وفدي تأييدا تاما التسوية السلمية للصراع الذي نكبت به هذه المنطقة من العالم على مدى أعوام كثيرة.

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كانت له أهمية كبيرة بالنسبة لسانت فنسنت وجزر غرينادين. فهشاشة الحالة في البلدان الجزرية الصغيرة مثل بلدي تبعث على القلق البالغ، ونحن نتطلع بشغف لتنفيذ برنامج العمل الذي اتفق عليه في بربادوس عام ١٩٩٤.

قبل أقل من شهر شعرت منطقة الكاريبي بوطأة عواصف وأعاصير عديدة أصابت الجزر الشقيقة انتيغوا وبربودا وسانت كيتس ونيفيس والجمهورية الدومينيكية وسانت مارتين وبورتوريكو وجزر فيرجن. وبروح الأخوة الكاريبية هبت بقية المنطقة بأكملها لمؤازرة المتضررين. وعلى الفور شرع رئيس الوزراء السير جيمس ميتشل بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة دول شرقي الكاريبي، وبصحبته رئيس وزراء سانت لوسيا السيد كمبتون ورئيس وزراء بربادوس السيد آرثر، في القيام بجولة في الجزر التي تضررت ضررا بالغا.

وعبئت الجهود الوطنية في بلادي لتقديم امدادات الغوث. ويغتنم وفدي هذه الفرصة للدعوة إلى طلب مساعدات خارجية أخرى، وهو أمر ما زالت له أهمية حيوية. وبالنيابة عن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، أود أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع حكومات وشعوب الجزر المتضررة لا سيما مع أسر الذين لقوا حتفهم نتيجة لإعصاري لويس ومارلين.

ونود أن نعرب أيضا عن تعاطفنا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة وعلى الأخص مع أسر الذين لقوا حتفهم في التفجير المتهور والطائش للمبنى الفيدرالي في أوكلاهوما في وقت سابق من هذا العام.

إن دولنا الصغيرة والهشة يهددها الآن نوع آخر من الكوارث، هو الكارثة الاقتصادية الناجمة عن تصاعد الضغوط التي تمارسها قوى جبارة يبدو أنها لا تتفهم أهمية صناعة الموز بالنسبة لبقائنا على قيد الحياة. ويقتصر إنتاج سانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من الجزر المنتجة للموز في جزر ويندوارد على ٣ في المائة من تجارة السوق العالمي من هذه السلعة. وتسيطر الشركات القوية متعددة الجنسيات، التي تسعى إلى أن تعكس اتجاه الترتيبات الخاصة الواردة في اتفاقية لومي، على أكثر من ٨٠ في المائة من السوق العالمية.

ويجب ألا يكون تحقيق مزيد من الأرباح لصالح الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الجزر الصغيرة التي تحاول جاهدة الحفاظ على الديمقراطية. فتدمير صناعة الموز في منطقة الكاريبي سيتسبب في إثارة فوضى اقتصادية واجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وستكون له دون ريب أصداء خطيرة على الصعيد الدولي. إننا ندرك القوة الدافعة إلى تحرير التجارة، ولكننا لا نفهم لماذا لا يمكن إمهالنا فترة من الوقت لتكييف اقتصاداتنا وإعادة هيكلتها، كما هو الحال بالنسبة للقضايا المتعلقة بالمناطق الزراعية الأخرى في مختلف البلدان.

شهدت لسانت فنسنت وجزر غرينادين اهتمامها ومشاركتها النشطة على الصعيد الإقليمي في منطقة الكاريبي يصبحان بعدا لا غنى عنه في دورها كعضو في المجتمع الدولي. ولقد حددنا دوما هدفنا بأن نصبح عضوا في مختلف الهيئات المؤسسية كتتويج منطقي وطبيعي لرسالتنا الدولية. وهذا التحديد متأصل في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبلدي، هذا الواقع الذي بلوره تراثنا التاريخي والثقافي.

وبوصفنا عضوا في الرابطة التي أنشئت حديثا لدول الكاريبي، يسعدنا حقا أن تتاح لنا فرصة أوسع لتوطيد العلاقات مع البلدان المجاورة في أمريكا اللاتينية، إن رابطة دول الكاريبي، إذ تضم نحو ٢٠٠ مليون فرد مختلفين عرقيا وثقافيا، تعمل بمثابة أداة لتعزيز تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تسخير

إمكانيات البحر الكاريبي واستخدامها وتطويرها، وتعزيز وتحسين المجال الاقتصادي للتجارة وفرص الاستثمار والقيام، حسب الحالة، بإنشاء أو استكمال الهياكل المؤسسية والترتيبات التعاونية التي تستجيب لمختلف الهويات الثقافية في المنطقة.

إن حكومتي تدين تماما إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها بشكل غير مشروع. فهذه المخدرات تحمل بذور جرائم العنف والفساد تشكل تهديدا خطيرا لصحة ورفاه اقتصادنا وشعبنا، وتتهدد المؤسسات الديمقراطية، وتعرض الأمن الوطني والاقليمي للخطر.

وإننا على اقتناع راسخ بأن الجهود الإقليمية والدولية المتكاملة هي وحدها التي يمكنها التصدي لمشكلة المخدرات بشكل فعال، وبالتالي نشدد على ضرورة إقامة مزيد من التعاون المحلي والاقليمي والدولي. وينبغي التوكيد بقدر أكبر على البرامج التي تولد العمالة وتدر الدخل للأشخاص الذين يستهويهم اتخاذ انتاج المخدرات والاتجار بها وسيلة للعيش.

وبانتهاء الحرب الباردة، شهد المجتمع الدولي، الذي تحرر من القيود الايديولوجية وغيرها في الصراع بين الشرق والغرب، فرصا جديدة للاستجابة بشكل أكبر فعالية للمشاكل الطويلة الأمد التي استعصى حلها نتيجة للصراع بين الدولتين العظميين وكان هناك حديث متفائل عن "عائد السلام"، واتخذ مجلس الأمن إجراءات بتوافق الآراء وبزخم غير مسبوقين بشأن قضايا كثيرة.

وفي الوقت ذاته، أدى ذوبان جليد الحرب الباردة إلى تفجر توترات وصراعات ظلت مستترة لزمن طويل في أنحاء كثيرة من العالم. وقد عانت مجتمعات كثيرة بشكل لم يسبق له مثيل من مشاكل اقتصادية واجتماعية عالمية خطيرة تتراوح بين الفقر والاكتظاظ السكاني واللاجئين والهجرة والبطالة والاتجار بالمخدرات والتدهور البيئي.

وعلى الرغم من تناقص خطر الحرب النووية بشكل كبير، ما زال عالم التسعينات مكانا أقل استقرار بكثير مما كان يأمل فيه الكثيرون. ولئن كان واقع التكافل العالمي يبشر بفرص جديدة للتعاون والتبادل فإنه يذكرنا مرارا وتكرارا بمشاكلنا المشتركة القديمة العهد. فنحن نواجه مزيدا من التوترات في مزيد من المناطق: زيادة من التدهور في نوعية الحياة البشرية، ومزيد من المسائل المعقدة للقوانين والاخلاقيات الدولية والادارة والتعاون العملي.

لذلك يتضح السبب في تزايد الطلب على منظومة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس هذه المنظمة العظيمة، دعونا نعمل في اتساق لكفالة إعداد الأمم المتحدة بشكل كاف لمواجهة تحديات عالم أكثر تعقدا. ويجب ألا ننسى أبدا أن الأمم المتحدة هي انعكاس لواقع العالم. فإذا ما ظهرت صورة قبيحة، فينبغي ألا نلوم المرآة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية موريشيوس، صاحب السعادة الموقر السيد رامدوثسينغ جادو.

السيد جادو (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي سروري وارتياحي الكبير أن أضم صوتي للمتحدثين السابقين الذين هنأوا من قبل الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. فمشاركة بلده، البرتغال، في الأمم المتحدة كانت دائمة نشطة وبناءة. ولذا، فإن وفد بلدي واثق من أن منظمتنا ستتقدم كثيرا صوب أهدافها تحت القيادة الحكيمة والقديرة للرئيس. ونؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين في اضطلاعه بالمهام المنوطة به.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الخالص لسلفه الموقر، صاحب السعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار، على الأسلوب الجدير بالاعجاب والفعال الذي أدار به أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

واسمحوا لي أيضا أن أجدد تحية وفد بلدي للسيد بطرس بطرس غالى على الكفاءة والتفاني اللذين يؤدي بهما رسالته كأمين عام.

في كل عام نغتنم فرصة دورة الجمعية العامة لنشاطر الاخرين وجهات نظرنا ولنعرب عن شواغلنا إزاء حالة العلاقات الدولية. وفي هذا العام الخمسين من عمر منظمتنا أود بصفة خاصة أن أخاطب الجمعية من منظور دولة جزرية صغيرة.

إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة السوفياتية وإضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على التجارة الدولية، وظهور الصين كعملاق اقتصادي، وتحرير الاقتصاد الهندي وعودة جنوب افريقيا إلى أسرة الأمم، أسهمت جميعها في إحداث تغييرات سريعة على المسرح الاقتصادي العالمي.

ويشارك وفدي في الاعتقاد بأن إضفاء الطابع الاقليمي هو الشرط الأساسي الأول لتحقيق الاندماج السلس في نظام الاقتصاد العالمي. لذلك كان من الطبيعي ألا تبقى منطقة المحيط الهندي بمعزل عن التحرك نحو الاقليمية، على الرغم من أن بلدان المحيط الهندي تشكل منطقة لها خواص متغايرة، وتتعدد فيها النظم الاقتصادية والتقاليد السياسية والخبرات الثقافية. وبهذا المنظور استضافت موريشيوس في آذار/مارس من هذا العام مبادرة حوض المحيط الهندي. وعلى أساس التبادلات التاريخية بين أمم المحيط الهندي يمكن النظر إلى مبادرة حوض المحيط الهندي باعتبارها حقيقة جغرافية وكيانا اقتصاديا طبيعيا. وهدفها الذي أوضح بالتفصيل في الجلسة الأولى، هو إنشاء محفل إقليمي ذي طبيعة ثلاثية، يضم ممثلين عن الحكومات ورجال الأعمال والأوساط الأكاديمية بغرض النهوض بالتعاون الاقتصادي في المنطقة. وعلى الرغم من أن مبادرة حوض المحيط الهندي انطلقت بمجموعة تمهيدية، اسمحوا لي أن أضيف أنها مفتوحة لجميع بلدان منطقة المحيط الهندي. وبمرور الوقت سوف تتسع هذه المبادرة تدريجيا لتشمل بلدانا أخرى على أساس برنامج وخطة عمل متراطبين.

وهناك تجمعات أخرى قائمة، مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا والمجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي - وقد انضمت بلادي إليها مؤخرا - ولجنة المحيط الهندي، أسهمت إسهاما كبيرا في زيادة التفاعل في منطقتنا. ونأمل أن تمهد هذه المبادرة الجديدة الطريق لتحقيق تكامل دينامي لمنطقة المحيط الهندي في النظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا الصدد نتطلع إلى دعم البلدان والجماعات الإقليمية الرئيسية في تنفيذ هذه المبادرة الطيبة، ونقدر هذا الدعم تقديرا عظيما.

ولئن كنا نبذل جهودا كبيرة لضمان ازدهار وتقدم بلادنا فإننا ندرك جيدا أن هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما إلا بمساعدة الشركاء الرئيسيين في الاقتصاد العالمي. ومن المهم أن نلاحظ في نفس الوقت أنه بينما يزداد التكافل بين الدول والاقتصادات، يجب أيضا بذل الجهود لإشراك البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي بغية تحقيق إدارة فعالة للاقتصاد العالمي.

وينبغي أن تتمكن مؤسسات بريتون وودز - وأعني بذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - من ابتكار سبل ووسائل جديدة للاستجابة لاحتياجات وأوليات وخصائص التنمية في البلدان النامية عن طريق توفير موارد كافية غير مرهونة بشروط مشددة. وأود هنا أن أناشد المؤسسات المالية الدولية أن تضع جانبا، عندما تستدعي الظروف ذلك، دورها الأول والأساسي كمصارف وأن تعمل كشركاء في عملية التنمية العالمية، فقد أصبح واضحا على نحو متزايد أن البلدان النامية لا يمكنها وحدها أن تحل مشاكل التنمية أيا كان إحساسها بالالتزام ورغبتها في تحقيق الهدف. وافريقيا، التي تعاني بلدانها من مشاكل مزمنة عميقة الجذور، مثال على ذلك.

لذلك يرحب بلدي بوجهات النظر التي أعرب عنها الأمين العام في "خطة للتنمية"، ويؤيد بصفة خاصة مسعاه إلى التخفيف من حدة المشاكل ومن المعاناة التي تواجهها القارة الافريقية. وفي هذا الصدد نتطلع إلى الاسراع في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وخطة عمل القاهرة بشأن إعادة تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا، بالإضافة إلى توصيات محفل باندونغ الآسيوي الافريقي. وافريقيا، كما نعرف، ليست وحدها، وقد أسعدنا أن يقول الرئيس كلينتون في بيانه في أيلول/سبتمبر الماضي، في حفل استقبال للأمم الافريقية، ما مفاده:

"إن الولايات المتحدة كانت وستظل شريكا في قصة النجاح في افريقيا".

وهذا أمر مطمئن ونتمنى أن نرى خطوات ملموسة أخرى في هذا الاتجاه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد أيضا بعقدين من المشاركة بين بلدان افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، مع بلدان الاتحاد الاوروبي من خلال إتفاقيات لومي. وفي غضون أسابيع قليلة ستتشرف

موريشيوس باستضافة حفل التوقيع على البروتوكول المالي الثاني لاتفاقية لومي الرابعة. ولئن كنت أشيد بهذا المثال الملموس على المشاركة الفعالة بين الشمال والجنوب فإننا نعرب عن أملنا الوطيد في أن يستمر شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم لأصدقائهم التقليديين على الرغم من ظهور طلبات أخرى في أماكن أكثر قربا من ديارهم.

لا يمكن تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلا إذا ظل الانسان محور التنمية، وفي هذا السياق يلعب التعليم والتدريب والاعلام دورا هاما. ونعتقد إعتقادا راسخا بأن من الأهمية بمكان أن نستثمر في الموارد البشرية. وإنطلاقا من هذا الاعتقاد فإننا نوفر التعليم والتدريب بالمجان للأولاد والبنات والرجال والنساء على حد سواء. في المستويين الابتدائي والثانوي في بلدي.

إن الشخص المتعلم والمتدرب مؤهل على نحو أفضل لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجمع والتكيف مع التطورات التي تحدث حوله. وهو، بذلك، أقدر على تحقيق نتائج أسرع وأفضل. ومن بين الآفات التي تعاني منها البلدان النامية المستوى الواطئ من التعليم ونقص مرافق التدريب وعدم التمكن من الحصول على آخر المعلومات. والواقع أن البلدان النامية تعرض نفسها للخطر ببقائها خارج شبكة تكنولوجيا المعلومات التي تتطور بسرعة. فهل يمكن لأحد أن ينكر الحاجة الملحة لأن ترتبط الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدي، ببقية أنحاء العالم عن طريق شبكات المعلومات الحديثة؟ لذلك، ولئن كان استئصال الأمية وتوفير مرافق التعليم يجب أن يحتلا الأولوية بين اهتمامات الأمم المتحدة، فينبغي أن نضيف إليهما نقل تكنولوجيا المعلومات.

إن المرأة عنصر رئيسي في التنمية. وكانت غالبا محرومة في سعيها إلى التعليم والتدريب، ومن الطبيعي أن تقدم المرأة ليس قضية جديدة بالنسبة للأمم المتحدة، فقد أعلنت سنة ١٩٧٥ السنة الدولية للمرأة وأعقب ذلك إعلان عقد الأمم المتحدة للمرأة. ومنذ ذلك الوقت عقدت الأمم المتحدة مؤتمرات كبرى مثل قمة الأرض في ريو والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان في فيينا وغيرها. وقد دفعت تلك المؤتمرات بمحنة المرأة إلى مكان الصدارة، وكان أهمها مؤتمر بيجين الأخير، وقد اعترفت الاتفاقات التي أبرمت في بيجين بالدور الحيوي للمرأة في مجتمعنا ووضعت قواعد لإسهامها كشريك متساو في الأنشطة الإنمائية. لكن الأهم سيكون "ما بعد" بيجين - أي ضرورة البدء في تنفيذ القرارات التي أمكن التوصل إليها والحاجة إلى إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لبناء الجسور التي تسمح بمشاركة أكبر للمرأة في المسائل الوطنية والدولية.

لقد شهد العالم هذا العام، مثلما يليق به، مؤتمرين آخرين هامين للأمم المتحدة: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في نيويورك.

واسترعى مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية الانتباه إلى أثر النظام الاقتصادي العالمي على الفقراء والمعدمين، وساعد على طرح أفكار جديدة لنماذج بديلة للتنمية الاجتماعية. كما أتاح الفرصة لتجديد الالتزام العالمي بحل مشاكل الفقر، والبطالة والاستبعاد الاجتماعي.

ومعاهدة عدم الانتشار التي دخلت حيز النفاذ في ١٩٧٠ هامة من نواح عديدة. إنها تتضمن تعهدا بين الدول النووية الخمس ببدء مفاوضات جادة تتعلق بنزع السلاح النووي وبين البلدان غير النووية بعدم الحصول على أسلحة نووية مقابل حصولها على التكنولوجيا النووية السلمية. وهذه المعاهدة اتفاق دولي هام يهدف إلى كبح انتشار الأسلحة النووية وبناء الثقة بين الدول النووية بغرض خفض ترساناتها. وتوفر المعاهدة أيضا الأساس للتبادل التجاري المشروع بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

والتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في شهر أيار/مايو من هذا العام يمكن اعتباره معلما في تاريخ البشرية، التي ألزمت نفسها بتخليص العالم من تهديد الأسلحة النووية. وللأسف، فإن التفاؤل الذي ولده التمديد اللانهائي للمعاهدة لم يدم طويلا على إثر استئناف التجارب النووية مؤخرا. وهذه الأنشطة ليست علامات مشجعة على الاطلاق على إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في المستقبل القريب.

ومع ذلك، فإننا، في منطقتنا، واثقون بأن المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، التي وضعت في صورتها النهائية مؤخرا في جنوب افريقيا، ستقطع شوطا طويلا في الاسهام في

السلم والأمن الدوليين. إنها تغطي جزءا كبيرا من المحيط الهندي والمحيط الأطلسي، وكلاهما يحتويان على طرق بحرية هامة في العالم. ووفد بلدي يأمل مخلصا أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ بسرعة. وهي تشتمل على جملة أمور، منها تكامل أراضي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد كان مؤتمر فيينا نقطة تحول في تصور العالم لحقوق الإنسان. ونأمل أن يعترف في الوقت المناسب بالمبادئ والأهداف الواردة في إعلان فيينا لعام ١٩٩٣ وبرنامج العمل المتعلق بحقوق الإنسان وأن تحترم بشكل فعال في جميع أركان العالم. لقد التزم بلدي دائما بحقوق الإنسان وعمل على تعزيزها وحمايتها. لكننا في الوقت نفسه، نعتقد أن علينا أن نتحرك بحذر، في مجال حقوق الإنسان، وإلا فإننا نخاطر بالإضرار بمصالح نفس الأفراد والمجتمعات التي ندعي حمايتها على المدى القصير.

ومع ذلك، ينبغي ألا يعوقنا هذا عن تجميع أفضل جهودنا بكل ما نملك من حسن نية لتحقيق مجتمع عادل منصف بمحاولة كسب ثقة الشعوب، والمجتمعات والحكومات بدلا من تهديدها اقتصاديا أو عسكريا أو بأي شكل آخر من أشكال التهديد. إن الالتزام بقيم الإنسان وسمو البشرية ينبغي أن يظل شاغلنا الرئيسي دائما وبما يعود بالنفع على البشرية. ولهذا السبب، ينبغي أن ننتهز كل الفرص لنحيي استعادة حقوق الإنسان والديمقراطية، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى. ولذلك يسرنا الافراج الذي طال انتظاره عن السيدة أونغ سان سو كيي هذا العام، الذي نعتقد أنه فتح آفاقا جديدة للحوار في ميانمار.

وخلال السنوات القليلة الماضية خاصة، أصبحت الأمم المتحدة تقترن بشكل متزايد في أذهان عامة الجمهور بالخوذ الزرق. والتركيز المتزايد على أنشطة حفظة السلم يرجع إلى كون نجاحهم وفشلهم يؤثر غالبا على مصداقية منظمتنا. إن حفظ السلام أداة هامة لحل الصراع؛ ونجاحه يعتمد إلى حد كبير على توفر الإرادة السياسية القوية لدى الدول الأعضاء، وتفويض واضح لحفظة السلم، والدعم المادي والسوقي والمالي المتين. غير أن أحد العوامل الهامة لحل الصراع لا يزال يتمثل في التحديد المبكر للصراعات والتوترات المحتمله. وبينما يمكن استخدام القوات والأسلحة لتهديد وإسكات أطراف الصراعات بشكل مؤقت، فإن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاقناع الأخلاقي وإزالة الخوف واليأس، وزرع الأمل والشعور بالأمن في عقول الناس. ولذلك فإن ضرورة تعزيز الدبلوماسية الوقائية تصبح أمرا حتميا.

وفي الماضي القريب، طلب إلى الأمم المتحدة بشكل متزايد بالقيام بعمليات لحفظ السلام وصنع السلام. والحقيقة أن عدد الطلبات التي وجهت إلى المنظمة يكاد يستنفد مواردها إلى حد الإفلاس. وقد أدى عدم انتظام بعض الدول الأعضاء في سداد أنصبتها أو إحجامها عن سدادها إلى إبراز أوجه قصور تلك العمليات وكشف محدودية هذا النهج في ضمان السلم والاستقرار. ولذلك نحتاج إلى أن نركز أكثر من أي وقت مضى على الدبلوماسية الوقائية وعلى تخصيص موارد أكثر لهذا النشاط. ونعتقد أن نفقة البرامج الداعمة للدبلوماسية الوقائية ستكون، على المدى البعيد، أقل بكثير من النفقات الحقيقية لوزع لابسي الخوذ الزرق في شتى أرجاء العالم.

وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي بقوة على مساندة المبادرات الإقليمية، مثل آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات. والخبرة التي اكتسبها بلدي، نتيجة لمشاركتي الشخصية في العديد من البعثات الوزارية التي نظمتها منظمة الوحدة الافريقية في سياق هذه الآلية، أقنعتنا بالاعتماد بشكل أكبر على هذا النهج. ولذلك يود وفد بلدي أن يناشد هذه الهيئة أن تلتزم التزاما قويا بإنجاح هذا البرنامج البالغ الأهمية.

إن إنشاء نظام للإنذار المبكر ووحدة لتقييم التهديدات في الأمم المتحدة يمكن أن يعزز بالمثل نظام الإنذار المبكر المقترح لمنظمة الوحدة الافريقية. وهذا من شأنه أن يقطع شوطا كبيرا نحو إعداد الأمم المتحدة للتعامل مع التحديات المعاصرة لحفظ السلام وبناء السلام بتكلفة أكثر واقعية. ومع ذلك أود أن أناشد توخي المزيد من التماسك والتناسق بين مختلف آليات منع الصراع وحل الصراع بغية تجنب إزدواجية الجهود.

(تكلم بالفرنسية)

وعند هذا الحد، يود وفد بلدي أن يشير هنا إلى الأنشطة المتزايدة لحركة الدول الناطقة بالفرنسية في مجالات منع الصراعات وحفظ السلام. ونرحب بالنتائج

المشجعة لأعمال المؤتمر الذي عقد مؤخرا للبلدان الناطقة بالفرنسية بشأن منع الصراعات الذي عقد في كندا. ومن بين توصيات ذلك المؤتمر نذكر، بوجه خاص، التوصية بمساندة حركة الدول الناطقة بالفرنسية لآلية عموم افريقيا لمنع وإدارة وتسوية النزاعات.

صحيح أن الحركة ليست لديها وسائل كبيرة تحت تصرفها، ولكنها تمكنت، مع ذلك، من تقديم مساندة كبيرة في الماضي القريب لبعض برامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وعملية إنهاء الاستعمار. وفيما يخص هذين المجالين، أود أيضا أن أبرز الأنشطة الهامة التي قامت بها الحركة طوال السنتين الماضيتين في بلدان منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت هناك.

وفي كانون الأول/ديسمبر، في كوتونو، سيسلم رئيس وزرائنا رئاسة الحركة إلى رئيس بنن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحي العظيم إزاء الطريقة التي تطور بها البعد السياسي لعمل حركة الناطقين بالفرنسية على المستوى الدولي أثناء فترة رئاسته. وأود أن أعرب عن الأمل في أن يصبح بمقدور هذا الجانب السياسي للحركة في المستقبل أن يقوم بدور متزايد النمو في المحافل الدولية سعيا إلى إقرار السلام الدائم في العالم.

(تكلم بالإنكليزية)

ونشهد فعلا تطورات مبشرة بالخير في حل الصراع في مناطق مثل أنغولا وموزامبيق والشرق الأوسط. ونثني على المبادرات المتخذة مؤخرا بشأن البوسنة ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تواصل تكثيف جهودها لإيجاد حل طويل الأمد، ونأمل ألا يتحقق السلم الذي طال انتظاره في هذه المنطقة تحت تهديد الأسلحة ولكن أن يتحقق عن طريق صدق العزيمة والتفاهم والتسامح من جانب كل المعنيين.

ويسلم وفد بلدي بأن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح فرصة ذهبية لإعادة النظر في منظومة الأمم المتحدة ولتجديدها، ويرحب بالمبادرة التي بديت في الجمعية العامة والتي تقضي بالتفاوض بشأن إصلاح مجلس الأمن . ونعتقد أن التكوين الحالي لمجلس الأمن المؤلف من خمسة عشر عضوا لا يجسد واقع التغيرات الاقتصادية والسياسية في العقود الماضية. فمجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يستطيع أن يدعي مراعاة مواقف الأمم في السنوات الخمسين المقبلة، أو أن يدعي على نحو معقول بأنه يتكلم باسم ١٨٥ دولة في مجال صون السلم والأمن العالميين. إن لمجلس الأمن حقا المهمة الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن مفهوم الأمن العالمي ذاته قد مر بتحول كبير. فنحن الآن نتعرض للخطر من القلاقل والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية أكبر من خطر إندلاع الحروب الناشئة عن صراعات بين الدول أو مجموعات الدول. وبالتالي، إذا أريد للمجلس أن ينال الاحترام التام في جميع أنحاء العالم ويتمتع بالشرعية، فلابد من إصلاحه بصورة جذرية.

وفي سياق المحاولة الجارية حاليا لتوسيع مجلس الأمن نعتقد أن مطالبة الهند، وهي أكبر دولة ديمقراطية برلمانية، بمقعد دائم في مجلس الأمن مطالبة مشروعة. ومن هذا المنطلق، فإن البلدان من مناطق أخرى، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة، يمكنها بالمثل أن تتطلع إلى شغل مقاعد دائمة في مجلس أمن موسع.

ولقد صار العالم تدريجيا قرية عالمية. وبالرغم من أن مناطق العالم وشعوبه ما زالت منفصلة جغرافيا إلى حد كبير، فإنها تدرك بسرعة أن مستقبل المجتمع العالمي يكمن في هدف لتشاطر مشترك. وندرك على نحو متزايد أن العالم أسرة واحدة، وأننا إذا أردنا أن نضمن مستقبلا أفضل وأكثر إشراقا للأجيال القادمة، فليس أمامنا من خيار سوى مواصلة بذل جهودنا صوب حفظ وتشجيع أمم متحدة قوية تكون قادرة على توخي غرض مشترك متمثل في إيجاد عالم يسوده الانصاف والعدالة والتقدم الاقتصادي المشترك.

وفي موريشيوس، رغم وجود العديد من الثقافات والأديان، نجحنا في النهوض بالتعايش السلمي. وما برحنا نعتقد أنه لا يمكن إحراز التقدم الحقيقي دون السلام والوئام. وما برحنا نؤمن بشعبنا وننهض بنشاط بثقافة التسامح والاحترام المتبادل. وما زلنا ملتزمين التزاما عميقا بمبدأي الديمقراطية والعدالة. فمسار التسامح والاحترام المتبادل لمختلف الأديان والعقائد وقبول الوحدة في إطار التنوع، وهو المسار الذي رسم تحت القيادة الملهمة لمؤسس الأمة، السير سيوساغور رامغولام، منذ الاستقلال في عام ١٩٦٨ والذي واصل

العمل وفقا له دون هوادة رئيس وزرائنا الحالي، السير أنيرود جـــو غنوث، كان إلى حد كبير وراء أسلوب الحياة المتوائم في موريشيوس.

وختاما، أود في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا أن أشاطر المجتمع الدولي تجربتنا الثرية في مجال العيش في كنف السلام والوئام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفـــد طاجيكستان، سعادة السيد رشيد عليموف.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمـــة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب لسعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، عن تهانئنا الصادقة على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة المتسم بالمسؤولية. ولا يمكن أن يوجد شك في أن خبـــرته الثرية، في الحياة وفي الدبلوماسية على حد سواء، ستعزز العمل المنتج لدورتنا الاحتفالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تراوري (مالي).

قبل خمسة عقود، وبعد أن انتصر المجتمع الدولي على قوى الشر في الحرب العالميـــة الثانية، أظهر الحكمة والإرادة السياسية على القيام يدا واحدة ببناء البيت العالمي للسلام والأمن المشترك: ألا وهو الأمم المتحدة. وربما كانت النتيجة الرئيسية للعقود القليلة الماضية أننا تمكنا، بمساعدة الأمم المتحدة، من إنقاذ العالم من حرب عالميـــة أخرى. ويحق لنا جميعا أن نفخر بذلك.

ورغم أننا نجونا من حرب "كبرى"، فإن هذا لم يقلل بأي حال الخطر المتزايد للحروب الصغيرة في العالم، التي تسببت في معاناة وبؤس هائلين. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي دارت فيها هذه الحروب قد انتكست طوال عقود. وبالرغم من أن الحرب الأهلية في طاجيكستان وراءنا الآن، فلا يزال من الضروري التماس التسوية النهائية للصراع الأهلي.

ولقد كان الحوار الذي شرعـــت فيـــه حكومة طاجيكستان، وليس المواجهة العنيفة، هو الذي أدى إلى نتائج ملموسة. ولقد كان للتفاعل الدولي والجهود المشتركة على الصعيد الإقليمـــي دور هام في هذا الشأن.

إن التعجيل الملحوظ بعمليـة الحوار قد نجم عن الاجتماعات التي عقـــدت بيـــن رئيـــس جمهورية طاجيكستان، السيد إمـــومالي رحمنوف، وقيـادة المعارضة المسلحة في كابل وطهران. وقد دلل هذا تدليلا لا يمكن إنكاره علـــى حسن نوايانا وتطلعنا الصادق إلى التحقيق المبكر للاستقرار والوئام الكاملين فوق التراب الطاجيكي.

ونحن ممتنون امتنانا صادقـــا لزعماء دولة أفغانستان الإسلامية وجمهورية إيـــران الإسلامية لإسهامهم الشخصي في الترتيب لعقد اجتماعات بين رئيس طاجيكستان، السيد رحمنوف، وزعيم المعارضة، السيد نوري. وجهود هذين البلديـــن وغيـــرهما من البلدان التي تقوم بدور المراقب في المفاوضات ما بين الأطراف الطاجيكية قد أكملت بصورة ملموسة نشاط الوساطة الذي تقوم الأمم المتحدة به.

ونشعر بالامتنان للأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالى، ولمبعوثه الخاص، السفير بيريز بايون، وكذلك للمنظمات الإقليمية والمشتركة بين الحكومات التي قامت بدور المراقب في المفاوضات بين الأطراف الطاجيكية لإسهامهم الكبير في حسم الصراع.

لقد أصبحت نتائج هذه الجهود المتعددة الأطراف واضحة بالفعل. والبروتوكول المتعلق بالمبادئ الأساسية لإرساء السلام والوئام الوطني في طاجيكستان وهو البروتوكول الذي وقع عليه الطـــرفان فـــي منتصف آب/اغسطس من هذا العام، والـــذي يتضمن من بين أمور أخرى، القرار بتمديد فترة اتفـــاق وقف إطلاق النار إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، قد أرسى أساسا صلبا لتحقيق الاتفاق العام بشأن السلام والوئام الوطني في طاجيكستان.

وتؤيد حكومة طاجيكستان البدء في أقرب وقت ممكن بجولة مستمرة من المفاوضات مع المعارضة. ونخطط للبدء بذلك في وقت قريب جدا. والغرض هو أن تتفق الحكومة ومعارضوها في سياق الحوار القادم على مجموعة كاملة من المسائل لتحقيق تسوية سلمية شاملة. والشرط الضروري لذلك هو موافقة المعارضة على العمل مع الحكومة علـى أساس قانونـــي مشترك.

والمهم هو أن المعارضة، وقد وقعت على البروتوكول الذي أشرت إليه باشرت بالقيام بنضالها السياسي بالوسائل السلمية حصرا ووفقا للتشريع الحالي في جمهورية طاجيكستان.

ولا يمكننا أن نتجاهل وجود صعوبات في هذه العملية. ومن بين ممثلي الجناح المتشدد في المعارضة هناك قوى يقوم موقفها على تأييد الإرهاب والتطرف السياسي والديني. ولتحقيق هذه القوى غاياتها الضيقة والأنانية فإنها تميل إلى التمسك بسياسة استمرار الضغط القوي على الحكومة. وتتضمن ترسانة هذه القوى القيام بأعمال إرهابية، وترهيب الشعب داخل البلد، والانتهاك المتواصل للحدود الطاجيكية - الأفغانية، التي يتولى حمايتها حرس الحدود من روسيا وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، بالإضافة إلى جنودنا.

وإن استمرار التدخل الخارجي في الصراع الداخلي الطاجيكي قد ترتب عليه أثر سلبي في عملية التسوية والدليل على ذلك استمرار الحالة المتفجرة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وهي الحالة التي تميل إلى زعزعة استقرار الحالة في طاجيكستان وكذلك في جميع أنحاء آسيا الوسطى.

وتمكن الحالة غير المستقرة العناصر الإجرامية من الانخراط في عمليات الإمداد غير المشروعة بالمخدرات والأسلحة على نطاق واسع عبر الحدود الجنوبية لطاجيكستان. وتركت عواقب هذه الأعمال الإجرامية أثرا سلبيا ليس فقط على بلدنا، أو على دول كومنولث الدول المستقلة، بل فيما يتجاوز كثيرا حدود دول كومنولث الدول المستقلة.

وفي هذا الصدد، من المناسب التذكير بأن القيادة في طاجيكسان والدول التي تشكل كتائبها العسكرية قوات حفظ السلام في كومنولث الدول المستقلة قد طلبت مرارا وتكرارا منح هذه القوات مركز عملية الأمم المتحدة. والسبب الهام في ذلك الخبرة المتراكمة الناجمة عن التعاون الوثيق والبناء بين الأمم المتحدة وبعثة المراقبين في طاجيكستان وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لكومنولث الدول المستقلة، بالإضافة إلى قوات حرس الحدود في طاجيكستان. ويمثل هذا التعاون فعلا أحد العوامل الهامة في تثبيت استقرار الحالة.

وعملية الإصلاحات الدستورية التي اكتملت وما صاحبها من التحول السلمي في سلطة الدولة قد أسهما أيضا في التوصل إلى التسوية الداخلية الطاجيكية. وتمتلك طاجيكستان المستقلة دستورا الآن؛ ورئيس البلد، وهو ضامن الدستور، تولى المنصب نتيجة إجراء انتخابات شعبية؛ والسلطة التشريعية منوطة ببرلمان انتخب حديثا، أي مجلس أولي؛ وتم تعزيز جميع فروع السلطة على صعيد المركز وكذلك على الصعيد المحلي وهي تعمل بفعالية؛ وإن مبدأ سيادة القانون أحرز التقدم النشط في البلد.

ولا تكفي الإشارة فقط إلى أن جميع هذه العمليات حدثت خلال فترة تمتد بين الدورة التاسعة والأربعين والدورة الخمسين للجمعية العامة: من الإنصاف أن نشير أيضا إلى أن الكثير قد تحقق بمساعدة المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي حين أن تقدما هاما يمكن أن يكون قد تحقق في العملية السياسية، فقد تبين أن من الصعب تماما تحسين حالة الاقتصاد الوطني في الفترة الانتقالية دون أي دعم خارجي، بالرغم من الخطوات الملموسة المتخذة باتجاه إصلاحات السوق. وجرى طرح عملة وطنية، وحررت الأسعار، وتجري الآن عملية متسارعة للتحويل إلى القطاع الخاص، وما شابه ذلك.

وبعبارة أخرى، لقد تهيأت الظروف لتطوير الاقتصاد في الفترة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، فإن عملية استعادة تلك الجوانب من الحياة اليومية، وهي الجوانب التي دمرتها الحرب الأهلية في ١٩٩٢، كانت بالغة الصعوبة. ويمر نظام الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي عندنا بظروف حرجة.

وما زالت مسألة إعادة وتوطين اللاجئين والمشردين وتأهيلهم الاجتماعي ذات أهمية حاسمة. ونشعر بالامتنان للجهود التي تبذلها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على سخائها تجاه بلدي في مجال المساعدة على حل مشكلة اللاجئين.

وكما هو معروف، ليس لطاجيكستان أي منفذ إلى البحر. ومع ذلك، فإنها تمتلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، ولديها إمكانيات صناعية ضخمة. فإذا

اتصلت منظمات مالية دولية ببلدي خفف ذلك تخفيفا كبيرا الحالة وأسرع بعملية الإصلاح الاقتصادي.

ونطلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعاون في إطار مشاركة ذات منفعة متبادلة. وإن تثبيت استقرار اقتصاد طاجيكستان لن يلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا فقط؛ بل سيصبح عاملا هاما لمزيد من تطور المؤسسات الديمقراطية في بلدنا، معززا آلية الدفاع عن حقوق الإنسان وعملية الوفاق الوطني وتوطيد دعائم المجتمع.

وجمهورية طاجيكستان، بوصفها عضوا في المجتمع العالمي تقف على قدم المساواة، ستسعى جاهدة في حدود إمكانياتها للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية الدولية.

وتؤيد طاجيكستان بنشاط تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي طرف فيها، بالإضافة إلى الحظر الشامل على التجارب النووية.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على تطوير التعاون الواسع، ليس مع الأمم المتحدة فقط، ولكن أيضا مع المنظمات الإقليمية. وجمهورية طاجيكستان مثل لافت للنظر على التفاعل العملي الناجح بين منظمتين دوليتين مؤثرتين هما الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - في مجال مصالحهما المشتركة. وتتطور الروابط بين طاجيكستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع المجالات الرئيسية من نشاط المنظمة. ونعلق كذلك أهمية كبيرة على نشاط طاجيكستان داخل منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويولي بلدي اهتماما خاصا للحالة العامة في دول كومنولث الدول المستقلة وللتطور المتسق لروابط المنظمة مع كل عضو من أعضائها.

ولتطور الحالة في منطقة آسيا الوسطى أهمية حيوية بالنسبة لجمهوريتنا. وحكومة بلدي مدافع قوي عن نهج التكافؤ إزاء تسوية المشكلات السياسية الإقليمية وعن تحقيق أوثق شكل ممكن من الاندماج الاقتصادي بين الدول في منطقتها.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في بلد مجاور - هو أفغانستان، الذي هو أكثر الضحايا إثارة للفزع في أعقاب الحرب الباردة. ويبدو أنه لا توجد نهاية للصراع الدائر بين الأشقاء في أراضي هذه الأمة التي طالت معاناتها. ونعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع العالمي يملكان ما يكفي من الوزن السياسي والأخلاقي لممارسة تأثير كبير على الأطراف في هذا الصراع الأخوي بهدف إنهاء إراقة الدماء في أقرب وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يكون دون شك أحد أهم إسهامات الأمم المتحدة في إقامة السلام والأمن العالميين.

وإن السنوات الخمسين من تاريخ الأمم المتحدة قد أثرتنا بطاقة لا تقدر بثمن على العيش معا بسلام بالرغم من الفوارق بيننا. ولدى تطبيق هذه التجربة، يجب علينا أن نمنح شعوبنا آمالا كبيرة في الحياة في الألف الثالث. وبهذا المعنى، نتشاطر إلى حد كبير جدا المفهوم الوارد في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية". وتتوافق مع ذلك المبادرات المشتركة التي تقدمت بها دول كومنولث الدول المستقلة في الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة - وهي مبادرات شاركت فيها طاجيكستان. وأكثر هذه المبادرات أهمية هي عقد مؤتمر دولي بشأن اللاجئين والمهاجرين في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق.

ومجموعة المبادرات الموثقة التي تقدمت بها دول رابطة الدول المستقلة لتؤكد عزيمتنا على مواصلة العمل لإدماج الرابطة في المجتمع الدولي، والتماس مشاركة أكثر نشاطا في عمل مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ذلك أن جهودنا المشتركة لا تعني أننا نرغب في العمل بمعزل عن الآخرين. بل هي بالأحرى شهادة على وجود الكثير الذي يوحد بيننا، والكثير الذي نتشاطره جميعا فيما يتعلق بتنميتنا، إلى جانب تشابه العديد من المشاكل التي نواجهها.

وإن العالم المتحضر بأسره يلاحظ، بقلق عميق بل الواقع بجزع متزايد على مصير الأجيال المقبلة، تزايد حوادث الإرهاب الدولي والتعصب الديني والنعرة القومية الفائقة. ومهمة المجتمع الدولي هي أن يوحد جهوده للتصدي لقوى الشر. ولقد أظهرت الأحداث المفجعة في طوكيو وأوكلاهوما وبودينوفسك ضرورة أن يكثف العالم كفاحه في تلك الاتجاهات، بما في ذلك إحباط محاولات الإرهابيين للحصول على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو من أي نوع آخر.

والإرهاب الدولي وتجارة المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وظهور "بؤر توتر" هنا وهناك على الكوكب، كلها ظواهر مترابطة. وآلام الناس في "بؤر التوتر" هذه ومعاناتهم تستدعي اتخاذ خطوات عاجلة ومشتركة لشن حرب لا هوادة فيها ضد شياطين آخر القرن العشرين هذه.

أما الوضع على حاله الآن فهو إما أن تسود مبادئ الأخلاق والإنسانية السامية، أو أن يحكم على العالم بمزيد من المعاناة. ولا يحق لنا أن نسمح للمجتمع بأن يعود إلى حقبة الهمجية.

وعشية انتهاء الحرب العالمية الثانية كان مؤسسو الأمم المتحدة يحلمون باستبعاد إمكانية حدوث أية كوارث عالمية في المستقبل. وخمسون عاما من تاريخ منظمتنا تقدم لنا أدلة مقنعة على الخصومة الدائمة بين قوى العقل والنور وقوى الظلم والكراهية. وها نحن اليوم نحني رؤوسنا احتراما لعشرات الملايين من الناس الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل السلام والعدالة.

إن الأمم المتحدة، خلال الخمسين عاما التي انقضت من عمرها تمكنت أساسا من إنقاذ العالم من مذبحة عالمية جديدة. ومهمتنا المشتركة الآن هي أن نخطو إلى القرن الحادي والعشرين وقد تعلمنا من حكمة الماضي وتجاربه، ووفرنا لأبنائنا وأحفادنا السلم الدائم والحق في التنمية الحرة والتقدم الروحاني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية، سعادة دون ميغيل أويونو ندونغ ميفومو.

السيد أويونو ندونغ ميفومو (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يسرني اليوم عظيم السرور أن أخاطب هذا الجمع العالمي الموقر، باسم وفد غينيا الاستوائية، في سياق الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود، أولا، أن أهنئ سعادة السيد فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، على انتخابه لترؤس أعمالنا. أتمنى له كل النجاح في رئاسته للجمعية العامة في دورتها الخمسين. ويمكنه أن يعول دائما على تعاون وفد بلدي وتضامنه.

تنعقد هذه الدورة الخمسون للجمعية العامة في وقت نشهد فيه تغيرا جذريا - تغيرا مطلوبا في رأينا - في حياة الأمم المتحدة في عالم اليوم.

كانت الأمم المتحدة في نصف القرن الأول من عمرها، وكما سبق أن قال أحد المتكلمين في هذه القاعة، بنت عصرها، عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أتت إلى الوجود لكي تعمل من أجل السلام والأمن العالمي والتنمية. وعلينا الآن أن نقرر ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت. كان السلام يعني تجنب الحرب والصراع المسلح. وكان الأمن العالمي يعني منع تفاقم الصراعات. وكانت التنمية تعني تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتعمير العالم والخلاص من تخلفه.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لا بد من الاعتراف بأن السلام والأمن والتنمية لم تصبح بعد سمات دائمة للحياة اليومية في كوكبنا الأرضي، على الرغم من أن المنظمة حققت بعض النجاح في مجال منع النزاعات فيما بين الأمم، واتخذت تدابير وأقدمت على مبادرات للنهوض بحل بعض الصراعات.

وقد أدى انهيار الحواجز الأيديولوجية المصطنعة التي فرضتها الحرب الباردة بين الشرق والغرب إلى إثارة توقعات بحلول عهد من السلام في العالم. وكان انتشار الديمقراطية والوعي العالمي الجديد بأهمية احترام حقوق الإنسان سببا في تعزيز هذه التوقعات في بداية هذا العقد.

وفي هذا السياق، كافح بلدي - جمهورية غينيا الاستوائية - لتحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية هذه.

فبعد الإطاحة بالدكتاتورية وبنظام الحزب الواحد، اعتمدت حكومتنا، منذ عام ١٩٧٩، استراتيجية متسقة وشاملة ترجمت توافق الآراء الوطني المؤيد لنموذج اجتماعي لمستقبل أمتنا، يقوم على السلام والديمقراطية والتنمية. وفي هذا السياق اضطلعنا بسلسلة من الإصلاحات السياسية التي أيدتها بالكامل جميع القوى والاتجاهات الفكرية في مجتمعنا.

ومنذ عام ١٩٩٢، ما فتئت حكومتنا، تحت قيادة فخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في غينيا الاستوائية، تستجيب لتطلعات الشعب إلى الحرية والديمقراطية والمشاركة في إدارة الشؤون العامة. فبلدنا الذي لا يزيد عدد سكانه على ٠٠٠ ٤٢٠ نسمة، به ١٤ حركة سياسية

قانونية. ووضع هذا البرنامج وينفذ تنفيذا مرضيا منذ عام ١٩٩٣. وقد تضمن إجراء انتخابات بلدية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. كما أن الدستور والجدول الزمني الانتخابي الذي وضع ينصان على إجراء انتخابات رئاسية في العام المقبل، ١٩٩٦.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، وعلى الرغم من عزم حكومة بلدي المعقود على ضمان الحريات الأساسية لشعبنا على أساس راسخ، فإن المصالح الأجنبية، خدمة لمآربها الخاصة غير المعلنة، تريد للعملية الديمقراطية في بلدي أن تتشكل، كما يقول المثل، "في صورة وشبه" تلك المصالح الأجنبية.

ومنذ بداية عملية الاحتفال السياسي، أصبحت معاملة بعض الدول الأعضاء في المنظمة لغينيا الاستوائية تختلف تماما عن معاملتها لبلدان أخرى في وسط افريقيا وفي سائر أنحاء القارة، وهي بلدان يتماثل تطورها السياسي مع تطورنا، بل إنه في بعض الحالات ينطوي على نتائج مفجعة؛ الأمر الذي يحملنا على الشك في أن حملة التضليل والافتراء التي تشن على الصعيد الدولي ضد حكومة غينيا الاستوائية مظهر من مظاهر طموحات الهيمنة والصراع على النفوذ، التي لا تهدد السلام والوئام الاجتماعي السائدين في البلد فحسب، بل تهدد أيضا سلامته الإقليمية.

إننا لا نفهم كيف تختلف عملية إرساء الديمقراطية في غينيا الاستوائية عما يجري في بلدان أخرى في منطقتنا. لقد قلنا نعم للتعددية والديمقراطية والمشاركة. وقلنا نعم لحقوق الإنسان، ونمارس احترام حقوق الإنسان. إننا لا نفهم لماذا تطبق على بلدي أنواع مختلفة من التدابير. ويؤسفنا أننا، بدلا من تلقي الدعم والتضامن المعنويين لمساعدتنا على ترسيخ منجزاتنا، نتعرض للحصار الاقتصادي والتعليق من جانب واحد للبرامج التعاونية المتفق عليها بموجب اتفاقيات. وبدلا من أن نجد التفهم لما قد يكون ناجما عن أوجه القصور في هيكل مجتمع غينيا الاستوائية ككل أو في ثقافته الديمقراطية، فإننا نتعرض للوم والتخويف والتهديدات ولتدخل مهين ولا يحتمل في الشؤون الداخلية لبلدنا.

ولا نعتقد أن الانهيار المأساوي للهياكل الاجتماعية والاقتصادية، كما حصل في البلدان الشقيقة مثل ليبريا ورواندا وأنغولا والصومال وفي بلدان ومناطق أخرى من القارة الأفريقية، يمثل أفضل شكل للتعاون مع الشعوب الأفريقية ولمساعدتها.

وأود أن أعلن أمام محفل المجتمع الدولي هذا أن جهات مؤثرة خارجية تقوم بتصميم صراع داخل بلدي وبإثارته ستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وفي الحقيقة، تشن بعض الأوساط السياسية ووسائط الاتصال حملة مصدرها اسبانيا، الدولة الاستعمارية القديمة، لتكثيف الخلافات بين شعب غينيا الاستوائية، مؤيدة بعضا ومتحرشة بآخرين، مما يسبب الانشقاقات والعداوات. والأخطر من ذلك الدعم الذي يقدم لحركة تقرير المصير في جزيرة بيوكو، وهي مجموعة انفصالية. وعلاوة على ذلك، أقيمت محطة "راديو اكستيرير دي اسبانيا" وهي موجهة صراحة إلى غينيا الاستوائية خصيصا لشن حملة تسميم وتضليل ترمي عمدا إلى تشويه الواقع الاجتماعي السياسي في البلد. إن البرامج الإذاعية "راديو اكستيرير دي اسبانيا" هي العنصر الأكثر تمزيقا لعملية إضفاء الديمقراطية في البلد وتشكل بؤرة لإحداث أعمال العنف وزعزعة استقرار الهياكل الاجتماعية في غينيا الاستوائية.

ونود أن نحيط المجتمع الدولي علما بهذه المسألة ونرجو منه أن يطلب من الحكومة الاسبانية أن تنهي هذا العدوان الذي تشنه من أراضيها جهة عامة تسمى "راديو اكستيرير دي اسبانيا" وبعض الدوائر السياسية. فبذريعة دعم العملية الديمقراطية الجارية في بلدي، تقوم سرا هذه الدوائر السياسية، المكونة من برلمانيين وزعماء للأحزاب والنقابات العمالية، ورابطات ومجموعات ممارسة الضغوط، بدعم وتنسيق وتمويل الحركات الانفصالية والأحزاب السياسية التي تتخذ موقف المعارضة المتطرفة للحكومة الشرعية في غينيا الاستوائية. ويقصد بهذا التدخل السافر تحقيق تغييرات سياسية عنيفة في بلدي.

ويمكن رؤية الدليل الواضح على هذا التدخل في الحملة التضليلية والتشويهية التي تشنها من اسبانيا هذه الدوائر السياسية ووسائط الاتصال عقب انتخابات البلديات التي أجريت في بلدي يوم ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي. لقد قامت هذه الدوائر بأعمال التخطيط والتمويل غير المشروع للحملة الانتخابية للمعارضة المتطرفة التي يرتبط أعضاؤها معا في

برنامج المعارضة المشترك. وقد سببت هذه الدوائر الارتباك بمحاولة التلاعب بالنتائج الانتخابية.

واليوم، تحاول نفس هذه الدوائر السياسية الاسبانية التلاعب بالرأي العام الدولي عن طريق اتهام الحكومة كذبا بتزوير الانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان. ويكفي التقرير الأخير للمقرر الخاص للأمم المتحدة، السيد اليخاندرو أرتوسيو، لدحض هذه الاتهامات. وتمتثل حكومة بلدي لبرنامج لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولتوصياتها.

ولا يمكن للمرء أن يدعي بمصداقية أنه يؤيد الإصلاح السياسي في بلدي عن طريق إثارة العداء والمنازعات بين القطاعات السياسية في بلدي. ولا يمكن للمرء أن يدعي بمصداقية أنه يساعد شعب غينيا الاستوائية عن طريق تعليق التعاون في القطاعات التعليمية والصحية والزراعية. ولا يمكن للمرء أن يدعي بمصداقية أنه يساعد شعب غينيا الاستوائية عن طريق حفز الأسرة المانحة على إعاقة المشاريع التي ثبتت فعاليتها الاجتماعية. ونعتقد اعتقادا مخلصا أن المرء لا يستطيع أن يساعد أي شعب بحرمانه من الموارد والفرص لتحسين ظروفه المعيشية.

ويعيش بلدي في ظل السلام والنظام. ولا نحتاج إلا إلى يد المساعدة التي تنم عن الود والصداقة والاحترام. لقد قيل لنا إنه لا يمكن تحقيق التنمية دون الديمقراطية، ونحن نوافق على ذلك. ولكن تجربتنا، التي نعتقد أن البلدان النامية الأخرى تشاطرنا إياها، تدل على أن الديمقراطية في غمرة الفقر والتخلف حلم وهمي. فالفقر والتخلف يولدان العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولذلك نسعى بإخلاص إلى إقامة علاقات دولية قائمة على التأييد والتضامن المتبادلين، لا الضغط التحزبي، بغية توطيد هذا المناخ الذي يسمح لشعوبنا بتحقيق الديمقراطية والتنمية.

وطلبي الثاني، الذي يتفق مع ما ظلت البلدان النامية تطلبه طيلة أكثر من عقد، هو استبدال النظام الاقتصادي الدولي المجحف الحالي. ومع ذلك فإن جميع الاتفاقات العالمية - مثل الاتفاقات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين، والاتفاقات الأخيرة لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة - لم تقم إلا بإدخالنا في المأزق المحزن الحالي، الذي يكشف عن مواقف الجانبين المتطرفة والمتناقضة. إن ما يسمى ببلدان الشمال المتقدمة النمو وبلدان الجنوب النامية، التي تفصلها الأنانية والطموح والتعصب، تحرم الأجيال المقبلة من عالم أفضل.

وقبل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا ببضعة أيام، لا تزال تسود الأمم المتحدة روح العالم المستقطب إلى قطبين والذي تسوده الشكوك لدى الجانبين، والريبة والتمييز، ومواقف التفوق، وانعدام الإرادة السياسية لإقامة التعاون الصريح والصادق، والرغبة في الهيمنة في العلاقات الدولية.

إن رد الأمم المتحدة على الأسئلة التي طرحها الذين سبقوني في الكلام وعلى التحديات المترتبة على التغييرات الجديدة في الساحة الدولية يجب أن يتضمن عنصرين لا غنى عنهما. الأول، ينبغي أن تمثل الأمم المتحدة مصالح الجميع، بإدخال بعض الإصلاحات الهيكلية التي تتيح تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ثانيا، يتعين علينا أن نزود الأمم المتحدة بقدرة متزايدة على الحوار الحقيقي بين الأمم التي تكونها ومخاطبة العالم بلغة التفاهم.

ويجب أن يكون هذا الحوار الضروري حوارا عالميا ويجب أن يشمل جميع أوجه العلاقات الدولية، سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية. ولا نفع من تحديد الحوار بين الأمم، مهما كان حجمها وسلطانها، لأن جميع بلدان العالم يجب أن تشارك بنشاط في عملية الحوار من أجل التوصل معا إلى مصير مشترك وآمن، دون أن تدع أحدا يسقط في هاوية التخلف والفقر المدقع.

هذا هو التحدي الذي سيواجه منظمتنا في السنوات الخمسين المقبلة. بارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية بوتان، سعادة السيد داوا تسيرنغ، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تسيرنغ (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أزجي إلى رئيس الجمعية العامة، ومن خلاله لجميع الممثلين، التحيات الحارة لصاحب الجلالة جيغمي

سينغي وانغتشوك، ملك بوتان وتمنياته الطيبة بنجاح الدورة الخمسين للجمعية العامة. وأقدم للسيد فريتاس دو أمارال تهانئ وفدي على انتخابه رئيسا لهذه الدورة التاريخية. إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع إشادة به شخصيا وببلده، البرتغال، الذي ما فتئ يلعب دورا نشطا في الأمم المتحدة. ويود وفدي أيضا أن يحيي سعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار على قيادته الماهرة للدورة التاسعة والأربعين. لقد زادت رئاسته من تقدير المجتمع الدولي له ولبلده كوت ديفوار.

ونود أيضا اغتنام هذه الفرصة للترحيب بجمهورية بالاو في أسرة أممنا. وسيثري اشتراكها منظمتنا إثراء عظيما.

لهذه الدورة أهمية خاصة بالنسبة لنا جميعا ونحن نحتفل بمرور خمسين سنة على مولد الأمم المتحدة. ومما يثلج صدرنا أن نلاحظ أن الرؤية الرائعة السامية التي ألهمت آباءنا المؤسسين لا تزال تلهمنا وتوجهنا. ونشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى دليلا على الإرادة البشرية المشتركة على التوحد في مواجهة التهديدات والعقبات التي تعترض بقاء البشرية واستمرار تقدمها. وإن اشتراك مئة وخمسين رئيس دولة أو حكومة على الأقل في الاجتماع الاحتفالي الخاص في وقت لاحق من هذا الشهر شاهد رائع على إيماننا الثابت بهذه الهيئة العالمية.

لقد عقد في نيويورك مؤخرا الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة العالمي لتنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا في التسعينات. إن أقل البلدان نموا، كمجموعة، لم تتمكن من الوفاء بالعديد من أهداف برنامج العمل، وما فتئت حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة تتدهور. ومن بين العوامل المسؤولة عن هذا التدهور، على الصعيد الداخلي، الصراع المدني والكوارث الطبيعية بما ينجم عنها من آثار، وعلى الصعيد الخارجي مشكلة المديونية والمستويات المنخفضة للصادرات وعدم كفاية تدفق المال الخارجي. بيد أن هذه البلدان تواصل تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق، وفي بعض البلدان أسفرت الجهود عن نتائج إيجابية. وقد قدم عدد من شركاء التنمية دعما أكبر لأقل البلدان نموا ونحن ممتنون لهذا حقا. ونعتقد بأن أقل البلدان نموا تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وهي تأمل، بدعم المجتمع الدولي، في تخفيف المحنة الخطيرة التي تعاني شعوبها منها. وتستحق الثناء شعبة أقل البلدان نموا التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على ما قدمته من توثيق ممتاز للاجتماع الحكومي الدولي الأخير المعني بأقل البلدان نموا.

وفي وقت سابق من هذا العام أيدنا التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أعقبت ذلك مباشرة عدة تجارب نووية نرى أنها تناقض روح مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا ستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥. ونشعر بالقلق المتزايد حول مصير معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهدفنا النهائي هو إزالة جميع الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

ولا يزال الحفاظ على السلم والأمن العالميين يمثل أكثر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة إلحاحا. لقد أصبح معيار الحكم على الأمم المتحدة في الوقت الحالي. إذ يتزايد الإعراب عن الشواغل حول ما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على تنفيذ هذه المهمة. وتدلل الحالات المأساوية في الصومال والبوسنة والهرسك ورواندا على عجز المجتمع الدولي عن وضع حد لمعاناة الضحايا الأبرياء التي لا حد لها. وتثير هذه الحالات قضية هامة. لقد زاد عدد بعثات حفظ السلام زيادة أسّية. وقد شهد العام الماضي ثماني عشرة بعثة لحفظ السلام وبلغ عدد حفظة السلام المشتركين فيها ٠٠٠ ٧٨. والخبر السار هنا هو أن الأمم المتحدة تلعب دورا حيويا متناميا في الحفاظ على السلام وإعطاء المتحاربين فرصة لالتقاط النفس يمكنهم فيها أن يتفاوضوا. والشيء غير السار هو أن بعثات حفظ السلام تستنزف استنزافا كبيرا أموال الأمم المتحدة. وحاليا تبلغ نفقات عمليات حفظ السلام أكثر من ثلاثة أضعاف ميزانية التنمية كلها. وتستحق التنمية يقينا الأولوية العالية أيضا.

إن أخطر عقبتين تعترضان طريق التنمية العالمية المستدامة تتمثلان في المعدل السريع للنمو السكاني وتزايد تدهور البيئة. والحالة أسوأ في البلدان الأقل مقدرة على تحمل العبء والتي يوجد بها فعلا اختلال مروع هائل بين عدد الناس وكمية الموارد. إن البلدان الأكثر تقدما قد تؤجل مواجهتها للأزمة البيئية، لكن ما لم تعالج هذه المسائل اليوم، فقد نشهد انهيار موارد حيوية وتغييرات مناخية في مناطق عديدة من العالم وأخطارا أمنية جديدة نتيجة الفقر والفوضى. ومما يزيد الأمر سوءا أن التطورات الأهم في مجال

الاقتصاد العالمي تجري خارج إطار الأمم المتحدة، وأن تهمش منظمتنا تهميشا متزايدا بالنسبة للقضايا الاقتصادية والمالية والتجارية.

ومن المهم أن يواصل العالم الاستثمار في الناس وخاصة النساء والأطفال، وأن يلبي احتياجاتهم الأساسية في مجالات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي. وتجسد مؤتمرات الأمم المتحدة التاريخية التي عقدت في هذا العقد، بشأن الطفل والبيئة وحقوق الإنسان والسكان والتنمية الاجتماعية والمرأة، التزاما لا رجعة فيه بالنسبة للمجتمع الدولي برسم طريق جديد للمستقبل. وبلدي ملتزم التزاما قويا بالأهداف التي حددتها هذه المؤتمرات.

وأود أن أعرب عن الشكر للإسهام الخاص الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنمية بلدي. فالأمم المتحدة ما فتئت تشترك اشتراكا نشطا في جميع ميادين التنمية في بوتان، ويرجع إليها الفضل في مساعدتنا لوضعنا على الطريق الصحيح للتنمية المستدامة. ونبذل كل جهد ممكن حتى نضمن أن تُستخدم كل المساعدة التي نتلقاها الاستخدام السليم وأن تحقق نتائج ذات مغزى. وأعرب عن امتنان شعب بوتان العميق لمجتمع المانحين، الذي يدعم الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وقد استفدنا بوجه خاص من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لقد قدموا الكثير من أجل رفاه شعبنا. ونعرب عن امتناننا للمانحين الثنائيين، وبصفة خاصة الهند وسويسرا واليابان والدانمرك وهولندا والنمسا والنرويج والكويت وألمانيا وأستراليا وتايلند والمملكة المتحدة، على تعاونهم ودعمهم.

وإن الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة سينظر مرة أخرى في تبسيط إجراءات المنظمة. وإصلاح جوانب عديدة لمنظومة الأمم المتحدة أمر حيوي، ولا سيما لدى مواجهتنا التحديات العديدة للقرن الحادي والعشرين. ويجب أن يكون هناك توزيع أفضل للسلطة داخل الأمم المتحدة. ويجب التغلب على الحالة المالية الشالة الناجمة عن عدم سداد متأخرات كبيرة من قبل دول أعضاء. ولقد حان الوقت أيضا للبحث عن آليات جديدة للوفاء بالمتطلبات المالية للأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلادي بأنه ينبغي إعداد دراسة مناسبة وتقديمها إلى الجمعية العامة في تاريخ مبكر، ونرى أن الفكرة البديعة التي اقترحها وزير خارجية استراليا، السيناتور غاريث إيفانز والقاضية بفرض ضريبة صغيرة على رحلات السفر الجوية الدولية فكرة سليمة وعملية، وهي تحتاج إلى المتابعة الجدية.

ونحن مع الرأي المدروس القائل بأنه يجب توسيع مجلس الأمن ليمثل البلدان النامية تمثيلا أكبر بغية تعزيز مبدأي الإنصاف والعدالة. وتعتقد بلدان عديدة من أقل البلدان نموا، مثل بوتان، بأن البرامج والأولويات الجديدة للأمم المتحدة تقوم بتهميشها بصورة متزايدة. ونرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تمثل مصالح جميع البلدان بالتساوي، وليس مصالح بلدان قليلة محظية فحسب. لذلك، نؤيد توسيع مجلس الأمن لتيسير التمثيل الأكثر إنصافا للبلدان النامية والمرشحين المؤهلين الذين برزوا منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسين عام. ونؤيد بشدة، بوصفنا دولة في جنوب آسيا وعضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والهند أكبر عضو فيها، تضمين الهند في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ترشيح الهند جدير بأن ينظر فيه نظرة جادة على أساس التمثيل الجغرافي العادل، وحجم الاقتصاد الهندي الكبير وامكاناته الهائلة، وحقيقة أن سدس عدد البشر يعيشون في الهند.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أنضم إلى متكلمين سبقوني في الإشادة بالمنظمات والأفراد العديدين الذين يعملون بتفان والتزام ثابتين على تعزيز مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسيد بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وبالراحل جيمس غرانت، المدير التنفيذي السابق لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي أنجز الكثير لأطفال العالم؛ وبالعديدين من أصحاب الخوذ الزرق الذين ضحوا بأرواحهم حتى يعيش الآخرون في سلام وأمن، وبحشد موظفي الأمم المتحدة والمتطوعين الذين يتفانون في تكريس أنفسهم لخدمة الآخرين، ويعملون في بعض الأحيان في ظل أصعب الظروف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحقهم في الرد.

وأذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق في الكلمة الأولى وخمس دقائق في الكلمة الثانية، وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني ممتن على إتاحة هذه الفرصة لي للإدلاء ببيان ممارسة لحق وفد بلدي في الرد، عقب البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم رئيس وفد غينيا - بيساو بشأن التأييد الرسمي من قبل مجموعة الدول الافريقية لترشيح بلده لأحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، وهو المقعد الذي يتعين ملؤه بإجراء انتخابات في هذه الدورة للجمعية.

ومن باب المجاملة امتنع وفد بلدي في المناقشة العامة عن تناول مسألة ترشيحات الدول من غرب افريقيا لأحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. ومع ذلك، يجب أن نوضح المسألة الآن بالتأكيد على أن المجموعة الافريقية ستجلب رسميا أيضا ترشيح بنن لذلك المقعد المخصص لدول غرب افريقيا.

إن تاريخ ترشيح بنن يعود إلى عام ١٩٩١ عندما تنازلت بنن لدولة أخرى من المنطقة دون الإقليمية لغرب افريقيا لم تكن عضوا في المجلس قط وانتخبت فيما بعد. وفي عام ١٩٩٣، أعادت بنن الكرة لصالح غينيا - بيساو التي قررت الانسحاب حينئذ. وفي ظل هذه الظروف، تستمر بنن في ترشيحها عام ١٩٩٥ مقابل ترشيح غينيا - بيساو التي فقدت دورها بالانسحاب في عام ١٩٩٣.

ووفد بلدي على استعداد لتزويد أي وفد بمعلومات إضافية يرغب فيها. وبنن المجددة ديمقراطيا مستعدة لخدمة افريقيا والمجتمع الدولي في مجلس الأمن، ونعلم أن بإمكاننا التعويل في ترشيحنا على جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

السيد غوسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أشارت بعض الوفود مرة أخرى اليوم، وأشار أحدها بتعابير قاسية، إلى مسألة التجارب النووية. وقيل بصفة خاصة إن التجارب التي أجرتها فرنسا مؤخرا مناقضة للالتزامات التي تم التعهد بها عندما جرى تمديد معاهدة عدم الانتشار. وقيل بالإضافة إلى ذلك، إن بلدي أعرب عن عزمه على مواصلة التجارب دون إعطاء أية تفاصيل أخرى، وكأنه توجد مسألة فترة زمنية غير محددة.

إن وفد بلدي يرغب في التأكيد على أن هذا البيان المتعلق بموقف فرنسا لا يمت إلى الحقائق بصلة. فأولا، لم تعلن فرنسا عن عزمها على مواصلة تجاربها النووية إلى أجل غير مسمى؛ بل العكس تماما، إذ أعلنا عن قرارنا بإكمالها عن طريق إجراء سلسلة تجارب نهائية تقتصر على بضع تجارب ستختتم قبل ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وفي ذلك التاريخ، ستكون فرنسا قد تخلت نهائيا عن جميع التجارب النووية إذا تعهدت دول أخرى، كما تأمل، بالانضمام إليها وفقا لشروط معاهدة لحظر التجارب النووية.

وثانيا، ليس صحيحا أن الجولة الأخيرة للتجارب مناقضة لالتزاماتنا. فعندما تم تمديد معاهدة عدم الانتشار، لم تعلن فرنسا أبدا عن أنها لن تجري تجارب أخرى خلال التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر التجارب في المستقبل. وقد التزمنا بممارسة منتهى التحفظ، وهو ما قمنا به عن طريق قيامنا على نحو صارم بحصر تجاربنا الأخيرة بالعدد الذي لا غنى عنه تكنولوجيا. ومنتهى التحفظ، مع ذلك، لا يعني حظرا.

وأخيرا، يذكر وفد بلدي فيما يتعلق بنص معاهدة للحظر الشامل للتجارب بأن فرنسا كانت الدولة النووية الأولى التي تعلن تأييدها لما يسمى بالخيار الصفر - أي إبرام معاهدة لحظر جميع التجارب أو التفجيرات النووية على أي مستوى من المستويات. والمرحلة الأخيرة الجارية من برنامج تجاربنا تمكننا من التأييد القوي لذلك الخيار، وهو الخيار الذي يتضح أنه الأكثر صرامة والأكثر مرضاة فيما يتعلق بمدى نطاق معاهدة للحظر الشامل للتجارب في المستقبل.

السيد لا كلوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود الوفد الاسباني أن يرد على جوانب معينة من البيان الذي أدلى به بعد ظهر اليوم وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية.

أولا وقبل كل شيء، يود وفدي أن يؤكد من جديد في تصميم ووضوح أن سياسة الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بجمهورية غينيا الاستوائية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفسر بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد. وعلى العكس تماما، ظلت اسبانيا طيلة سنوات تمد غينيا الاستوائية بالمساعدة في إعادة بناء وتنمية البلد. وتركز هذه المساعدة أساسا على قطاعات الصحة والتعليم والاتصالات والمواصلات، وهي تقدم لمنفعة سكان غينيا الاستوائية.

وعلاوة على ذلك، ما انفكت اسبانيا وبلدان أخرى، علاوة على الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تساعد سلطات غينيا الاستوائية، مستجيبة لرغباتها، بغية التحقيق السلمي للعملية الديمقراطية في غينيا الاستوائية، بما في ذلك الإعداد للانتخابات البلدية الأخيرة ورصدها.

وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة، فإن اسبانيا مستعدة أيضا لأن تدرس بعناية احترام حقوق الانسان في غينيا الاستوائية بما يتفق مع الالتزامات الدولية التي تلتزم بها حكومة غينيا الاستوائية.

وأريد أن أؤكد أن سياسة اسبانيا هذه تقع بالكامل في إطار المبادئ الواردة في الاعلان الخاص بغينيا الاستوائية الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نيسان/ابريل ١٩٩٢.

وبإيجاز، هناك ثلاثة عناصر أساسية في سياسة اسبانيا إزاء غينيا الاستوائية: التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب غينيا الاستوائية؛ وتشجيع الحوار السياسي وإجراء انتخابات حرة في سياق العملية السلمية؛ وتعزيز حقوق الانسان الأساسية. كل هذا يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ثم، فإن الملاحظات التي أدلى بها وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية والتي تفيد بأن السلطات الاسبانية تحاول التدخل في الشؤون الداخلية لبلده ملاحظات لا أساس لها من الصحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥